وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد العربي التبسي– تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير

قسم العلوم الاقتصادية.

الرقم التسلسلي:...../2023

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية.

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

مذكرة موسومة بـ:

دور الحوكمة في تعزيز نشاط وكالات التأمين في الجزائر

دراسة عينة من وكالات التأمين في تبسة

من إعداد:

- وداد علالقة.
- إسحاق لعبيدي.

إشراف الدكتورة

د. خالد براهمي.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
رياض موساوي	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
خالد براهمي	أستاذ محاضر–أ–	مشرفا
رمضان بطوري	أستاذ محاضر –ب–	مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

"... رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" سورة النمل الآية 19.

أحمدك ربي وأشكرك على عظيم نعمك وجلال قدرتك.

الحمد لله الذي أعاننا وساعدنا بعفوه وسلطانه وسخر لنا الأسباب ووفقنا لإنجاز هذه العمل

وبعده سبحانه وتعالى لا يسعنا الا أن نتقدم بخالص الشكر للأستاذ المشرف "خالد براهمي" على منحنا

شرف قبوله للإشراف على هذا العمل والذي أفادنا بخبرته وتفضل علينا بالنصح والإرشاد.

اساتذتي الأفاضل لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول المناقشة وإثراء هذا العمل.

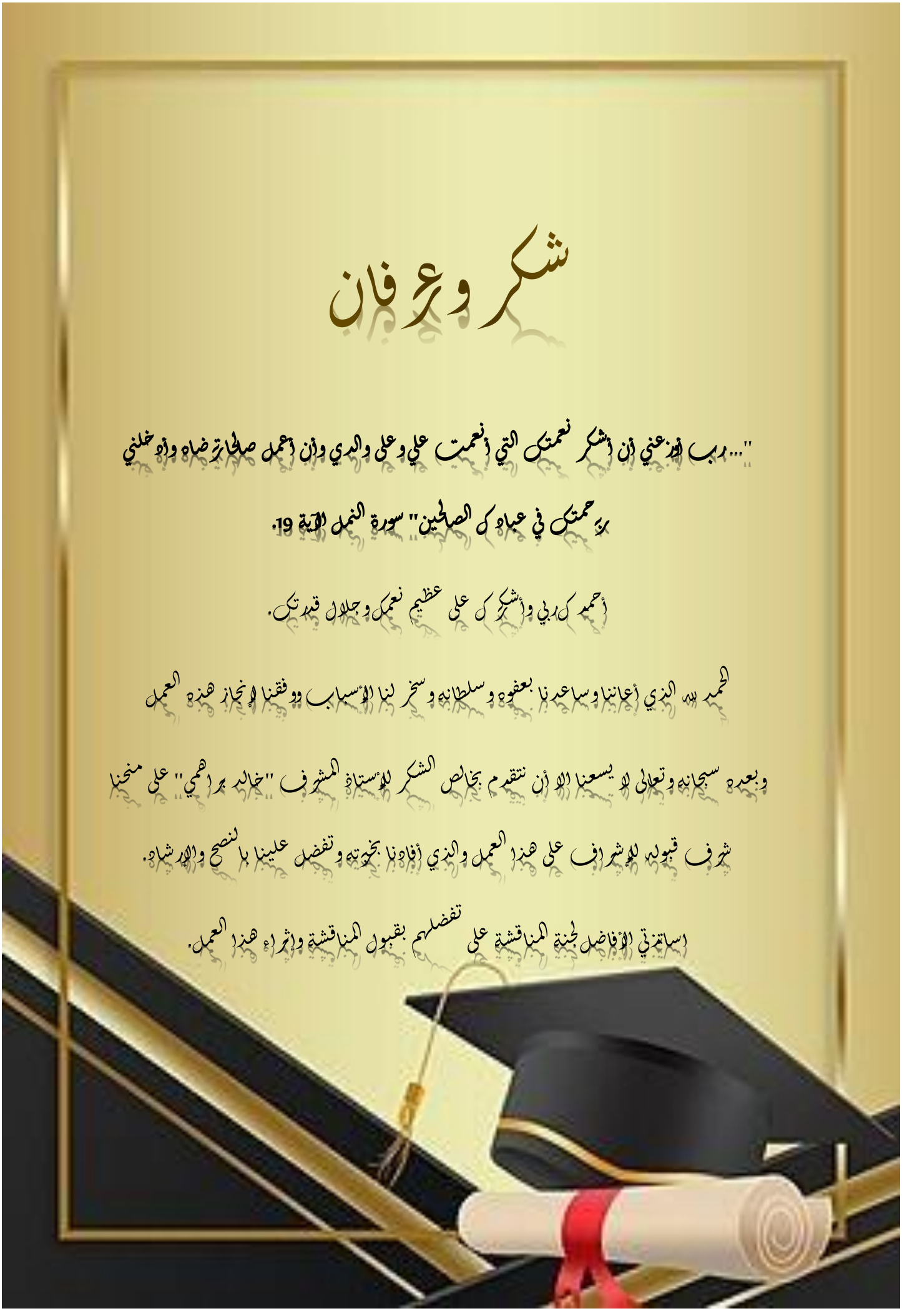

Congratulations 2023

﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

إهداء

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى:

نفسي التي لم تستسلم امنت بـ "انا" ولم ارضخ رغم الصعاب والعقبات...

الى أغلي ما املك، الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما وانعم عليهما بوافر الصحة والعافية....

الى كل افراد عائلتي الأعزاء... الى من سكن قلبي وسيشاركني الحياة...

الى من مد لي يد المساعدة جدي "محمد الصادق" شفاه الله وجدتي "وناسة" حفضهما الله واطال في عمرهما...

إلى من شاركني هذا العمل " إسحاق لعبيدي"

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى:

فضاء المحبة وبحر الحنان، لؤلؤة الدنيا وبهجتها: أمي الغالية "دليلة" حفظها الله ورعاها.

والى أبي واخوتي "يعقوب" و "أيوب".

الى عائلتي الكريمة

والى كل من قاسمني هذا العمل، الى الأستاذ الكريم خالد براهمي، والى جميع زملائي الذين ساعدوني على إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر الزميلة وداد علالقة.

وكافة طلبة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، والى جميع الزملاء والرفقاء والى كل من يكنوني لي المحبة والتقدير.

الى كل من بذل معي جهدا ووفر لي وقتا، ونصح لي قولا، أسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضـــــــوع	الصفحة
شكر وعرفان	
اهـــــــداء	
فهرس المحتويات	ا - ا
فهرس الجداول	ا-ا
فهرس الأشكال	ا
المقدمة العامـــة.	أ-هـ
الفصل الأول: الحوكمة في شركات التأمين	**01-28**
مقدمة الفصل.	01
المبحث الأول: ماهية التأمين.	02-11
المطلب الأول: مفهوم التأمين.	02-06
المطلب الثاني: أهمية التأمين وأهدافه.	06-08
المطلب الثالث: تقسيمات التأمين.	08-11
المبحث الثاني: الإطار النظري لشركات التأمين.	12-15
المطلب الأول: ماهية شركات التأمين.	12-13
المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين.	13-15
المطلب الثالث: مصادر الأموال واستخداماتها في شركات التأمين.	14-15
المبحث الثالث: عموميات حول حوكمة الشركات.	15-19
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة ومبادئها.	15-17
المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها.	17-19
المطلب الثالث: أهداف حوكمة الشركات.	19
المبحث الرابع: آليات الحوكمة ودورها في شركات التأمين.	19-27
المطلب الأول: آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين.	19-23
المطلب الثاني: أسس تطبيق الحوكمة في شركات التأمين.	24-25

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: أثر تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين.	26-25
المطلب الرابع: دور الحوكمة في تفعيل أداء شركات التأمين.	27-26
خاتمة الفصل	28
الفصل الثاني: دراسة ميدانية للحوكمة في وكالات ولاية تبسة	**64-29**
مقدمة الفصل	29
المبحث الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر.	41-30
المطلب الأول: مراحل تطور التأمين في الجزائر.	33-30
المطلب الثاني: شركات التأمين الناشطة في الجزائر.	37-33
المطلب الثالث: الهيئات المشرفة على التأمين في الجزائر	41-37
المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية.	50-42
المطلب الأول: الطريقة المتبعة.	44-42
المطلب الثاني: الأدوات والإجراءات المتبعة.	45-44
المطلب الثالث: التحليل الإحصائي لخصائص العينة.	50-46
المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة الميدانية.	64-50
المطلب الأول: تحليل النتائج.	53-50
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات.	64-54
خاتمة الفصل.	65
خاتمـــــة	68-66
قائمة المصادر والمراجع	72-69
الملاحـق	85-73
الملخـص	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان.	42
02	درجة الموافقة.	44
03	مقياس ليكارت.	45
04	ألفا كرونباخ.	45
05	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.	46
06	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر.	47
07	توزيع أفراد الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.	48
08	توزيع أفراد الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية.	49
09	تحليل آراء فقرات أبعاد المحور الأول	52-50
10	تحليل آراء فقرات المحور الثاني	53
11	تحليل نتائج الانحدار البسيط لبعد دور مجلس الإدارة والمحور الثاني	54
12	تحليل نتائج التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج.	54
13	نتيجة تحليل الانحدار البسيط لبعد دور مجلس الإدارة	55
14	تحليل نتائج الانحدار البسيط لبعد الرقابة والمحور الثاني	55
15	تحليل نتائج التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج.	56
16	نتيجة تحليل الانحدار البسيط لبعد الرقابة.	56
17	تحليل نتائج الانحدار البسيط لبعد الإفصاح والشفافية والمحور الثاني	57
18	تحليل نتائج التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج.	57
19	نتيجة تحليل الانحدار البسيط لبعد الإفصاح والشفافية	58
20	تحليل نتائج الانحدار البسيط لبعد المساءلة والمحور الثاني	59
21	تحليل نتائج التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج.	59
22	نتيجة تحليل الانحدار البسيط لبعد المساءلة	60
23	تحليل نتائج الانحدار البسيط لبعد العدالة والمحور الثاني	60
24	تحليل نتائج التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج.	61

25	نتيجة تحليل الانحدار البسيط لبعد العدالة	61
26	تحليل نتائج الانحدار البسيط للمحور الأول والمحور الثاني	62
27	لاختبار جودة وصلاحية النموذج.ANOVAتحليل نتائج التباين	62
28	نتيجة تحليل الانحدار البسيط للمحور الأول والثاني	63

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التأمينات العامة	11
02	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.	46
03	توزيع نسب أفراد العينة حسب متغير العمر.	47
04	توزيع نسب أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.	48
05	توزيع نسب أفراد العينة حسب متغير الوظيفة الحالية.	49

مقدمـــــة

مقدمة عامة

تعد وكالات التأمين في الجزائر جزءا مهما من القطاع التأميني في البلاد، وتلعب دورا حيويا في توفير الحماية المالية للأفراد والشركات، ومن أجل تعزيز نشاط وكالات التأمين في الجزائر، فإن دور الحوكمة يعد أمرا حيويا.

تتضمن الحوكمة في هذا السياق مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تضمن تحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة في عمل وكالات التأمين، وتهدف الحوكمة الى تحسين الأداء وتعزيز الثقة بين المستثمرين والعملاء والمجتمع بشكل عام، ومن الأمور الهامة التي يجب أن تضمنها الحوكمة في وكالات التأمين في الجزائر هي تحديد معايير واضحة لتقييم الأداء والرقابة على عمليات الوكالة، وتوفر التدريب والتطوير المستمر للموظفين والوكلاء، وتطبيق القواعد واللوائح المنصوص عليها بما يتماشى مع المعايير الدولية والمحلية.

تتطلب الحوكمة أيضا تنفيذ سياسات وإجراءات واضحة لإدارة المخاطر وتعزيز الامتثال للقواعد واللوائح والمعايير الأخلاقية، والتأكد من توافر المعلومات الدقيقة والشفافة للعملاء والمستثمرين.

بشكل عام تساهم الحوكمة الجيدة في تعزيز ثقة المستثمرين وتحسين الأداء العام لوكالات التأمين في الجزائر، وبالتالي تحقيق أهداف الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

أولا إشكالية الدراسة:

بناء على ما تقدم تم طرح الإشكالية الرئيسية الموالية:

- ✓ الى أي مدى تساهم الحوكمة في تعزيز نشاط وكالات التأمين في الجزائر؟

ثانيا الأسئلة الفرعية:

انطلاقا نمن الإشكالية المطروحة أعلاه، وتفصيلا لها يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل تساهم الحوكمة في تحسين جودة الخدمات التي تقدمها الوكالة للعملاء؟
- ✓ هل يمكن للحوكمة أن تحسن مستوى الثقة لدى وكالة التأمين في الجزائر؟
- ✓ فيما تتمثل أهمية الحوكمة في تحسين أداء وكالات التأمين؟
- ✓ ما هي اسهامات الامتثال للمعايير واللوائح في وكالات التامين في الجزائر؟
- ✓ هل تعمل الحوكمة على جذب المستثمرين لوكالات التأمين؟

ثالثا فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

- يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية للحوكمة في تعزيز نشاط وكالات التأمين عند مستوى دلالة (α=0.05).

انطلاقا من الإشكالية والاسئلة الفرعية المطروحة سابقا نجد أن أهم الفرضيات التي تسلط الضوء على موضوع بحثنا والجديرة بتوجيهه ومناقشته هي:

- ✓ يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية لدور مجلس الإدارة في تعزيز أداء شركات التأمين لعينة الدراسة عند مستوى الدلالة (α=0.05).
- ✓ يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية للرقابة في تعزيز أداء شركات التأمين لعينة الدراسة عند مستوى الدلالة (α=0.05).
- ✓ يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية الشفافية والافصاح في تعزيز أداء شركات التأمين لعينة الدراسة عند مستوى الدلالة (α=0.05).
- ✓ يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية للمساءلة في تعزيز أداء شركات التأمين لعينة الدراسة عند مستوى الدلالة (α=0.05).
- ✓ يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية للعدالة في تعزيز أداء شركات التأمين لعينة الدراسة عند مستوى الدلالة (α=0.05).

رابعا أسباب اختيار الموضوع:

يمكن ايجاز أهم أسباب اختيار هذا الموضوع الى اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية تتمثل في:

- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة هذا النوع من المواضيع.
- ✓ محاولة التعرف على المستجدات الحديثة لمثل هذا النوع من المواضيع مما استدعانا لتسليط الضوء عليه.
- ✓ الاهتمام المتزايد من طرف الباحثين بمجال التأمين كما أن الموضوع يخدم تخصصنا.

خامسا أهداف الدراسة:

يهدف البحث الى ابراز أهمية حوكمة شركات التأمين ودورها في تعزيز نشاط وكلات التأمين والتخفيف من حدة المخاطر المحيطة بها إضافة الى تسليط الضوء على واقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في دعم التنمية الاقتصادية.

سادسا أهمية الدراسة:

نظرا للأهمية البالغة في وجود نظام فعال كنظام حوكمة الشركات في تعزيز نشاط شركات التأمين حيث أصبحت تمثل الحل الأمثل للحد من الفساد المالي والإداري، ومن شأنها توفير الثقة والشفافية في المؤسسة، وأيضا مساعدة الشركات على تجنب المخاطر، ومن جهة ثانية فشركات التأمين من أكثر الشركات التي هي بحاجة لتطبيق للحوكمة قصد الرقابة وتعزيز الثقة اللازمة في المعطيات المعلن عنها، وزيادة كفاءتها في السوق التأمينية.

سابعا المنهج المتبع في الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة وتماشيا مع الموضع في محاولة لتحقيق أهدافها والوصول الى النتائج المرجوة منه، من الضروري السير وفق منهج واضح ومحدد، وبما أن الدراسة مكونة من جزأين جزء نظري وجزء تطبيقي فإن ذلك يستوجب اعتمادا على:

- المنهج الوصفي: اعتمدنا المنهج الوصفي للتوصل الى نتائج منطقية حيث يتم التطرق الى الإطار النظري لحوكمة الشركات وشركات التأمين وتبيان دور الحوكمة في تعزيز نشاط شركات التأمين وذلك استنادا الى الدراسات السابقة.
- المنهج التحليلي: تم اعتماد المنهج التحليلي لمعالجة وتحديد مختلف الابعاد الفكرية والمفاهيمية المتعلقة بحوكمة شركات التأمين وأدائها للوصول الى نتائج كافية يمكن من خلالها الإجابة على إشكالية البحث في جانبها النظري.
- المنهج الاستقرائي: تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي لدراسة لتحليل نتائج المعالجة الإحصائية للاستبيانات عن طريق برنامج SPSS.

ثامنا صعوبات البحث:

- قلة المراجع الأجنبية خاصة الكتب منها.
- صعوبة ترجمة المراجع الأجنبية.
- عدم استجابة موظفي وكالات التأمين للاستبيان الا بعد المحاولة عدة مرات.

- صعوبة تحليل الاستبيان.

تاسعا هيكل البحث:

تم تقسيم البحث الى فصلين كالآتي:

- **الفصل الأول: الحوكمة في شركات التأمين**

تم تقسيم هذا الفصل الى أربع مباحث: حيث تطرقنا في المبحث الأول الى ماهية التأمين من خلال تقديم تعريف التأمين، نشأته، أهميته، أهدافه وتقسيماته، أما في المبحث الثاني فكان ذكر للإطار النظري لشركات التأمين من مفهوم شركات التأمين وأهدافها، أنواعها، وأيضا المصادر الأموال المستخدمة فيها، وفي المبحث الثالث فقد تناولنا عموميات حول حوكمة الشركات من مفهوم الحوكمة ومبادئها، مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها، أهدافها، وأخيرا في المبحث الرابع تطرقنا الى آليات الحوكمة ودورها في شركات التأمين، من خلال تقديم الآليات والمبادئ والأسس للحوكمة في شركات التأمين وأثر تطبيقها على شركات التأمين ودورها في تفعيل أداء شركات التأمين.

- **الفصل الثاني: دراسة ميدانية**

تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول الى واقع قطاع التأمين في الجزائر من خلال تقديم مراحل تطور التأمين في الجزائر والهيئات المشرفة على التامين في الجزائر، وتطرقنا في المبحث الثاني الى الدراسة الإحصائية من خلال تقديم أدوات الدراسة والإجراءات المتبعة، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

الدراسة السابقة:

الدراسة الأولى:

قام بهذا الدراسة قبلي نبيل، بعنوان **"دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين–دراسة حالة–"** أطروحة دكتوراه في محاسبة، مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.

تهدف هذه الدراسة الى إيضاح أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة ولآليات تأثيرها على الأداء المالي لشركات التأمين، وإيجاد العلاقة التي تربط بين مبادئ الحوكمة وتفعيل الأداء المالي، كما قام الباحث بدراسة مدى التزام مختلف أنواع شركات التأمين الناشطة في سوق التأمين الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة من شركات عمومية وشركات خاصة من جهة وشركات التأمين على الممتلكات وشركات التأمين على الأشخاص من جهة أخرى.

الدراسة الثانية:

دراسة سماح محمود حلمي نجم والتي تحمل عنوان **حوكمة شركات التامين في فلسطين (تقييم الوضع الراهن ومتطلبات التحديث-دراسة مقارنة-)** أطروحة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجيستر في القانون الخاص من كلية الدراسات العليا-جامعة النجاح الوطنية -نابلس، فلسطين، 2014.

وقد تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة حوكمة شركات التأمين في فلسطين، من خلال تقييم الوضع الراهن ومتطلبات التحديث، وهي تمثل دراسة ميدانية على شركات التأمين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على واقع حوكمة شركات التأمين الفلسطينية، على ضوء المعايير الدولية للحوكمة وقياس مدى التزامها وتطبيقها لمدونة قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين، ومدى موائمة النظام التشريعي في فلسطين لمبادئ الحوكمة الدولية، وقد خلصت الدراسة الى وجود قصور في تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسة في فلسطين على غرار عدم الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وعدم ووجود أعضاء مستقلين في أغلب مجالس إدارة شركات التأمين، وعدم وجود لجان للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في معظم الشركات.

الدراسة الثالثة:

قام بهذه الدراسة لمونس علاء الدين، بعنوان **"دور آليات الحوكمة في تفعيل أداء شركات التأمين-دراسة ميدانية لعينة من شركات التأمين-"** مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وإدارة حساب المخاطر جامعة محمد بوضياف-المسيلة-2016/2015.

تهدف هذه الدراسة أو البحث الى ابراز أهمية حوكمة شركات التأمين ودورها في تحسين أداء شركات التأمين والتخفيف من حدة المخاطر المحيطة بها إضافة الى تسليط الضوء على واقع قطاع التأمين في الجزائر في دعم التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول

الحوكمة في شركات التأمين

مقدمة الفصل:

تعد الحوكمة من الأسس الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في أي شركة، فهي تساعد على تحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة والمصداقية في إدارة الشركة واتخاذ القرارات، وتساهم بشكل كبير في تعزيز الثقة بين الشركات والمستثمرين والعملاء، وفيما يتعلق بشركات التأمين فإن الحوكمة تلعب دورا حيويا في توجيه وإدارة الشركات التأمينية وضمان توفير الحماية المالية من الأخطار المحيطة بها.

على الرغم من أن شركات التأمين تختلف في أحجامها وأساليب إدارتها، إلا أنها تشترك في الحاجة الى الحوكمة الجيدة وتشمل عمليات الحوكمة في شركات التأمين مجموعة من الأنشطة، بما في ذلك تعيين أعضاء مجلس الإدارة، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات والتقارير المالية والإدارية والأخلاقية، وتنفيذ أفضل الممارسات في مجال الحوكمة وتطوير الاستراتيجية العامة للشركة.

وبالنظر الى الأهمية المتزايدة لشركات التأمين في الاقتصاد العالمي، فإن الحوكمة تحظى بالاهتمام الكبير من المنظمات الدولية والمحلية، وتسعى لتعزيزها وتطويرها بشكل مستمر، وتعتبر علاقة الوكيل أو الوسيط بالشركة التأمينية علاقة وثيقة تستدعي الثقة والنزاهة والشفافية، ويجب على الوكيل الالتزام بمعايير أخلاقية عالية والعمل بمصلحة العميل كأولوية، ويعمل الوكيل كوسيط بين العميل وشركة التأمين، ويجب عليه توفير المعلومات الصحيحة والواضحة للعميل حول كل التفاصيل والشروط.

ولذلك تم القيام بتقسيم هذا الفصل الى أربع مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول: ماهية التأمين.**
- **المبحث الثاني: الإطار النظري لشركات التأمين.**
- **المبحث الثالث: عموميات حول حوكمة الشركات.**
- **المبحث الرابع: آليات الحوكمة ودورها في شركات التأمين.**

المبحث الأول: ماهية التأمين.

يعتبر قطاع التأمين أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها الاقتصاديات المعاصرة إذ يعد الاهتمام بقطاع التأمين مؤشرا هاما على مدى تطور ونمو اقتصاديات الدول، وازدادت أهميته مع توسع أعمال التأمين والتعامل مع شركاته، وأصبح التأمين جزءا لا يتجزأ من النظام المالي، ولا يقل أهميته من حيث الأصول المتداولة معه، ومن حيث الموارد المالية على وجه الخصوص السيولة التي استطاعت شركات التأمين القيام بها والوصول إليها وجمعها.

المطلب الأول: مفهوم التأمين.

لقد أصبح التأمين في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة لدرء المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد سواء كان ذلك في أشخاصهم أو في ممتلكاتهم حيث أنه يعمل على إلغاء عدم التأكد لدى الفرد بخصوص قيمة الخسارة المالية.

الفرع الأول: نشأة التأمين.

مر التأمين بعدة مراحل وتطورات يمكن وصفها فيما يلي:

أولا: جمعيات دفن الموتى لدى قدماء المصريين.

لقد قام التأمين في بادئ الأمر على فكرة التعاون والتكافل بين الأفراد في المجتمعات البشرية، وكان ذلك في إطار ما يسمى بالتأمين التعاوني، فكانت توزع الخسائر التي تلحق بأحد الأعضاء أو بعضهم نتيجة تحقق أخطار معينة على جميع الأعضاء، وظهر ذلك جليا في جمعيات دفن الموتى التي كونها قدماء المصريين منذ آلاف السنين والتي تقوم بمراسم دفن الموتى من تحنيط وتشييد القبور المحكمة، وكان ذلك نظير اشتراك يدفعه الأعضاء، كما تجلت فكرة التعاون هذه في رحلتي الشتاء والصيف، حيث كان رجال القافلة يعوضون من ينفق منه جمل أو تبور تجارته وذلك من أرباح التجارة المحققة من الرحلة[1].

ثانيا: التأمين البحري. يعتبر من أقدم صور التأمين البحري الذي عرفه البابليون منذ حوالي 4000 سنة قبل الميلاد وعرفته الحضارات الأخرى بعد ذلك، ويمكن توضيح فكرته بما يلي (هو قرض يقدمه أصحاب الأموال إلى أصحاب السفن بقيمة السفينة وحمولتها، فإذا غرقت السفينة ضاع بغرقها القرض، وإذا وصلت سالمة إلى مناء الوصول، قام أصحابها بسداد القرض وفوائد عليه باهضه).

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **إدارة المنشآت المتخصصة (البنوك – منشآت التأمين – البورصات)**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، 2009، ص 233.

وقد قام البابا (جوريجوار) التاسع عام 1230 بتحريم هذا القرض بسبب ربوية الفائدة عليه

– وثيقة التأمين البحري الإيطالية الصادرة بتاريخ 1347/10/23 تعتبر أقدم وثيقة تأمين بحري تحمل مواصفات عقد التأمين المنظمة.

– أوامر برشلونة في القرن الخامس عشر (1436–1484) م، وهي عبارة عن مجموعة تشريعات وضعها الإسبان والبرتغاليون لتنظيم شؤون التأمين البحري.

– القانون البحري الإنجليزي 1601 وقد صدر في عهد الملكة إليزابيث ويعتبر من أهم المحطات التاريخية في التأمين البحري، وامتد أثره حتى أيامنا هذه بعد إدخال بعض التعديلات عليه، وقد حرص على أبعاد شبه المقامرة عن أعمال التأمين في المقام الأول، كما حرص على صيانة حقوق أطراف عقد التأمين البحري بما يتفق وروح العدالة.[1]

ثالثا: حريق لندن في القرن السابع عشر عام 1666.

التهم هذا الحريق حوالي 13000 منزل ونحو 100 كنيسة (أي ما يقارب 85 بالمئة من المدينة) وكان نقطة الانطلاق في نشوء التأمين ضد خطر الحريق في إنجلترا، لينتشر بعد ذلك في ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

– وثيقة تأمين الحياة باسم المواطن الإنجليزي (william gybbau) والتي صدرت عام 1583، تعتبر أقدم وثيقة أمكن رصدها للتأمين على الحياة.

وقد شهد القرنان التاسع عشر والعشرون أنواعا من الأخطار لم يألفها الأقدمون، فانتشار الصناعة، وتطور وسائل النقل والاتصال، واكتساح التقنية الحديثة وأجهزتها لمختلف أوجه النشاطات الحياتية، ساعدت على تطور أنواع التأمين الرئيسية، ونشوء أنواع مستجدة، للاستجابة لمتطلبات الحياة الحديثة وتعقيداتها. ومثال ذلك (تأمين السيارات – تأمين الطيران والأقمار الصناعية – تأمين الحوادث – تأمين الكمبيوتر –تأمين المسؤولية بأنواعها – تأمين أخطار الحروب ... إلخ)[2].

[1] صدقي عبد الهادي، محمود الزماميري، **إدارة التأمين**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014، ص37.
[2] نفس المرجع أعلاه، ص 37-38.

الفرع الثاني: تعريف اللغوي والقانوني والفقهي للتأمين.

تعددت التعاريف الخاصة بالتامين حيث انه بدراسة هذه التعريفات اللغوية (أولا)، والقانونية (ثانيا) والفقهية (ثالثا) في النهاية نصل الى تعريف شامل لمفهوم التامين:

1. التعريف اللغوي:

التامين في اللغة: مشتق من الامن والطمأنينة النفس وزوال الخوف، يقال ائتمنه، بمعنى غرس فيه جانب كبير من الثقة والطمأنينة والراحة[1]. ولقوله تعالى << امنهم من خوف>>[2].

2. التعريف القانوني:

عرف المشرع الجزائري التامين: في المادة 619 من القانون المدني الجزائري التي تقابلها المادة 02 من الامر 95-07 المتعلق بالتأمينات المعدل والمتمم كالآتي<<التامين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه ان يؤدي الى المؤمن له او الى المستفيد الذي اشترط التامين لصلحه مبلغا من المال او ايرادا او أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث او تحقيق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط او أي دفعة مالية اخري يؤديها المؤمن له للمؤمن>>[3].

اما المشرع المصري:

فقد عرف التامين في المادة رقم 747مدني كالاتي:<< التامين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه ان يودي الى المؤمن له او المستفيد الذي اشترط التامين لصالحه مبلغا او ايرادا مرتبا، او أي عوض مالي اخر في حالة وقوع الحادث او تحقيق الخطر المبين بالعقد وذلك في نضير قسط او اية دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن>>[4].

3. التعريف الفقهي:

لقد تعددت التعريفات الفقهية بشأن التأمين نظرا لتعدد الجوانب القانونية منها والفنية التي يتضمنها نظام التأمين بالإضافة الى تعدد وظائفه الاجتماعية والاقتصادية ... ومن هذه التعاريف نذكر:

- التامين هو عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين على تعهد لصالحه او لصالح الغير في حالة تحقيق خطر معين من المؤمن الذي يأخذ على عاتقه مجموعة من المخاطر ويعتمد في ذلك على

[1] حميدة جميلة، **الوجيز في عقد التأمين-دراسة على ضوء التشريع الجزائري الجديد للتأمينات**-دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 7.
[2] القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 4.
[3] الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان 1395 هجري الموافق ل 26 سبتمبر.
[4] صدقي عبد الهادي، محمود الزماميري، مرجع سابق، ص38.

قانون (الاعداد الكبيرة والحساب الاحتمالات وكذلك اجراء المقاصة*) بين الأخطاء كما يمكن اللجوء في سبيل ذلك الى فنيات أخرى كإعادة التامين.[1]

- التامين نظام تضامني يؤدي الى تفتيت أجزاء المخاطر والمصائب وتوزيعها على مجموع المؤمنين عن طريق التعويض الذي يدفع للمصاب من مجموع أقساط المؤمنين بدلا من ان يلتقي الضرر على عاتق المتضرر[2].
- التامين نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجود لدى المستأمن (المؤمن له)، وذلك عن طريق نقل عدة اخطار معينة الى المؤمن والذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل او جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها[3].
- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مفهوم شامل للتامين يعود للفقيه الفرنسي hémard joseph بأنه: "عملية يحصل فيها أحد الطرفين، وهو المؤمن له، نظير قسط يدفعه على تعهد الطرف الاخر وهو المؤمن بأداء معين عند تحقيق الخطر المتفق عليه من الطرف الاخر، وهو المؤمن تعهد بمقتضاه بدفع هذا الأخير أداء معنيا، وذلك بانه يأخذ المؤمن على عاتقه مجموعة من المخاطر ويجري بينها المقاصة طبقا لقوانين الإحصاء"[4].

الفرع الثاني: تعريف التأمين.

لقد تعددت تعاريف التأمين لاختلاف أنواعه من جهة، ولاختلاف الأسس والمبادئ والأركان التي يقوم عليها من جهة ثانية، ولاختلاف هيئته والجهات القائمة على تعريفه من جهة أخرى ومن هذه التعريفات نذكر ما يلي:

- وسيلة تهدف إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسارة المادية الناشئة عن تحقق الأخطار المحتملة الحدوث، والتي يمكن ان تقع مستقبلا وتسبب خسائر يمكن قياسها ماديا، ولا دخل لإرادة الأفراد والهيئات في حدوثها[5].

---

[1] جورج ادريج، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، ترجمة محمد توفيق البلقاني وآخرون، دار المريخ، مصر، 2006، ص 2.

- المقاصة: هي طريق محاسبية يتم من خلالها تصفية حسابات بين طرفين يترتب عليها زيادة رصيد الطرف الدائن وانخفاض رصيد الطرف المدين.

[2] محمد عباس بدوي وآخرون، **الأنظمة المحاسبية المتخصصة**، المكتب الجامعي، الحديث مصر، 2006، ص 254.

[3] سلامة عبد الله سلامة، **الخطر والتأمين**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 25.

[4] Hémard joseph 1924، théorie et pratique des assurances terrestres.1.imper contant- laguerre ،p 73.

[5] إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته (مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين)**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2003/2002، ص10.

- هو توزيع الخسائر العرضية من خلال نقل الأخطار أو تحويلها من المؤمن لهم إلى شركات التأمين التي تقبل تعويض مثل هذه الخسائر عند تحقق تلك الأخطار مقابل حصولها على الأقساط مقدما[1].

المطلب الثاني: أهمية التأمين وأهدافه.

تكمن أهمية وأهداف التأمين في الخدمات التي يوفرها للدول والأفراد والمؤسسات الاقتصادية والتجارية.

الفرع الأول: أهمية التأمين.

إن الهدف الأساسي للتأمين هو توفير التغطية التأمينية للأفراد أو المنشآت من الأخطار المختلفة التي تواجهها سواء كانت أخطار أشخاص أو ممتلكات أو مسؤولية مدنية، وقد فطنت معظم أو كل دول العالم إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين فعملت على تشجيعه وتطويره بكافة الوسائل وتتمثل هذه الأهميات فيما يلي:

أولا: الأهمية الإقتصادية.

يتلخص دور التأمين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:

- **زيادة الإنتاج:** نظرا لما يتميز به التأمين من توفير التغطيات التأمينية من أخطار كثيرة، مما شجع الأفراد والمنشآت بالدخول في مجالات إنتاجية جديدة أو بالتوسع في مجالات إنتاجهم الحالية دون تردد، وبالتالي يساعد في الوصول إلى مزايا الإنتاج الكبير، كما يعمل على زيادة القدرة الإنتاجية لهذه المشروعات[2].
- **حفظ الثروة المستغلة:** ما يمتلكه الأفراد وتمتلكه الهيئات يشكل في مجموعة جزءا من الثروة الوطنية لأي مجتمع وتعرض أي وحدة إنتاجية (مصنع، متجر، منزل، طائرة، سيارة، محصول زراعي...إلخ) لأي خطر، يعتبر خسارة للمجتمع كما هو خسارة للفرد أو الهيئة، وإذا توفرت لهذه الوحدة الإنتاجية حماية تأمينية بأية صورة فإن الفرد أو الهيئة سيتمكن من المواجهة، ولن يخرج من الدورة الاقتصادية، وسيعود إلى موقعه سليما معافا ويؤدي دوره الاقتصادي لخدمة مجتمعه كما كان، مهمة التأمين الأساسية هنا هي إعادة المؤمن له إلى ما كان عليه من كفاءة مالية قبل تحقيق الحادث مباشرة أي

[1] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2010، ص46.

[2] إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص79.

إلغاء الأثر المادي لحادث، وتمكين المؤمن له بتعويضه للعودة إلى سابق عهده في أقصر وقت ممكن له وللمجتمع[1].

- **خلق رؤوس الأموال:** خلال شركات التأمين لعملها، تعمل على استفاء الأقساط من مجموع المؤمن لهم لمواجهة التزاماتها التي قد تترتب عليها من جراء تحقق الأخطار المؤمن ضدها وبهذا تتجمع لدينا حصيلة من الأموال يمكن الاستفادة منها (بعد احتجاز ما يلزم لأغراض مواجهة الالتزامات) في تمويل قطاعات الصناعة/التجارة/الاستثمارات الأخرى، حيث يمكنها المساهمة في كثير من هذه المشاريع بشكل مباشر، او بالمساعدة على تقديم القروض لمن يطلبها لتسهيل هذه الأنشطة، هذا ويمكن للمجتمعات التي تتمتع بوجود قطاع تأمين نشط ومتطور، أن تستورد الأموال من خارج الحدود، بتأمين أخطار خارجية في دعم أنشطته وتطويرها[2].

ثانيا: الأهمية الإجتماعية:

تكمن أهمية التأمين اجتماعيا فيما يلي[3]:

- **تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأفراد والأسرة:** يساهم التأمين الاجتماعي في محاربة الفقر حيث أنه يجنب الفرد العوز والحاجة، بما يضمنه له بتعويض مادي يضمن له الحد الأدنى لمستوى المعيشة له ولأسرته عن طريق تعويضه عن الخسارة التي تحدث في دخله نتيجة لمرضه أو عجزه أو بلوغه سن الشيخوخة أو تعرضه للبطالة.
- **تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث:** إن ما يتميز به التأمين لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين إذا ما كان هناك إرادة للمستأمن في تحقق خطر المؤمن منه، كما انه في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن له تعويضا إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين، و وجود مثل هذه الاشتراطات والتحفظات بالتأمين تنمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب تحقق الخطر المؤمن منه بقدر الإمكان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن قيام الفرد بشراء عقد تأمين حياة يرتب لأسرته معاشا يضمن لها الحياة الكريمة بعد مماته، يعتبر تنمية للشعور بالمسؤولية تجاه أسرته... وهكذا نجد التأمين بكافة أنواعه ينمي الشعور بالمسؤولية لدى الفرد تجاه نفسه وتجاه أسرته وتجاه مجتمعه.

[1] صدقي عبد الهادي، محمود الزماميري، مرجع سابق، ص43.
[2] نفس المرجع أعلاه، ص44.
[3] براهيم على إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص 83-84.

الفرع الثاني: أهداف التأمين.

وبصفة عامة يمكن القول إن أهداف التأمين تتمثل فيما يلي[1]:

- **توفير الأمان والاستقرار:** حيث يعمل التأمين على تخفيض حجم الخسارة التي يتعرض لها المؤمن لهم، وما يترتب على ذلك من توفير للأمان والطمأنينة وتحقيق الاستقرار لأفراد المجتمع.
- **توفير الموارد المالية:** تأتي قدرة شركات التأمين على توفير الموارد المالية، من حقيقة أن فترة زمنية تمر، منذ تجميع أقساط التأمين إلى تاريخ استحقاق مبلغ التأمين، أي التعويضات أو الدفعات المستحقة على الشركة. وخلال تلك الفترة تقوم الشركة باستثمار حصيلة الأقساط في شراء أوراق مالية (أسهم أو سندات وما يماثلها) تصدرها منشئات الأعمال والحكومة لغرض تمويل أنشطتها.
- **تنمية وتشجيع الادخار:** للتأمين وبالتحديد التأمين على الحياة وظيفتين أساسيتين وظيفة تأمينية وأخرى ادخارية، وتشير الوظيفة الادخارية إلى قيام شركة التأمين بدور مماثل للدور الذي تقوم به المؤسسات المالية الأخرى كالبنوك التجارية، ولعل وثيقة التأمين لمدى الحياة خير مثال على ذلك.

المطلب الثالث: تقسيمات التأمين.

يمكن تقسيم التأمين إلى أنواع عديدة ومختلفة وذلك حسب الزاوية التي ننظر فيها للتأمين، فيمكن تقسيمه حسب عدة معايير وهناك التقسيم العملي للتأمين وسوف نتناول هذه التقسيمات فيما يلي:

أولا: من حيث طبيعة الغرض من التأمين.

طبقا لهذا التقسيم يمكن أن نقسم التأمين إلى قسمين[2]:

- **التأمين الخاص أو التجاري:** ويقوم التأمين هنا على أساس تجاري أي بغرض تحقيق الربح، وعادة ما يقوم بهذا النوع من التأمين شركات التأمين المساهمة وهيئات التأمين بالاكتتاب حيث يتم حساب قسط التأمين هنا بحيث يغطى الخطر المؤمن منه بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية الأعباء الإدارية أو الإضافية ونسبة الربح التي تهدف إليها مثل هذه الهيئات.
- **التأمين الاجتماعي أو الإلزامي:** ويقوم التامين هنا على أساس أهداف اجتماعية أي لا يهدف هذا النوع من التأمين إلى تحقيق الربح ولكن يهدف إلى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها ولا دخل لإرادتهم في حدوثها ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها، وعادة ما يفرض هذا النوع من التأمين إجباريا وغالبا ما تقوم بتنفيذه هيئات حكومية.

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 241.
[2] إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص 18.

ثانيا: من حيث موضوع التأمين والخطر المؤمن منه.

يمكن التقسيم حسب موضوع التأمين إلى ثلاث أنواع هي[1]:

- **تأمينات الأشخاص:** في هذه التأمينات يكون الخطر المؤمن ضده يتعلق بشخص المؤمن له، حيث يقوم المؤمن له بتأمين نفسه من الأخطار التي تهدد حياته، أو سلامة جسمه، أو صحته او قدرته على العمل، ومثال ذلك (التأمين على الحياة_ التأمين ضد المرض_ التأمين ضد البطالة_ التأمين ضد الحوادث الشخصية).
- **تأمينات الممتلكات:** في هذه يكون الخطر المؤمن ضده يتعلق بأموال المؤمن له (ممتلكاته)، ومثال ذلك (التأمين ضد الحريق_ التأمين البحري_ التأمين ضد السرقة_ تأمين المحاصيل الزراعية ضد الظواهر الطبيعية).
- **تأمينات المسؤولية المدنية:** في هذه يكون الخطر المؤمن ضده من أخطار المسؤولية التي قد تترتب على المؤمن له قبل الغير، ومثال ذلك (تأمين إصابات العمل وأمراض المهنة_ تأمين المسؤولية المهنية_ تأمين مسؤولية المستأجر قبل المالك).

ثالثا: من حيث إمكانية تحديد الخسائر والتعويض اللازم.

وتنقسم من حيث إمكانية تحديد الخسائر والتعويض اللازم إلى[2]:

- **التأمينات النقدية:** وتشمل كافة أنواع التأمين التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق مسببات الأخطار المؤمن منها، وذلك لوجود جانب معنوي نتيجة تحقق الخطر، فنظرا لصعوبة قياس الاخطار المعنوية يتفق مقدما على مبلغ التعويض المستحق عند تحقيق هذا الخطر فعلا ويتمثل ذلك في مبلغ التامين، وتعد تأمينات الحياة من أبرز التأمينات التي ينطبق عليها الاعتبار السابق.
- **تأمينات الخسائر:** وتشمل كافة أنواع التأمين التي يسهل فيها تحديد الخسارة المادية الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن له، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة، فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية وبحد أقصى مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التامين.

[1] صدقي عبد الهادي، محمود الزماميري، مرجع سابق، ص49-50.
[2] إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص19.

رابعا: من حيث عقد التأمين.

طبقا لأساس التعاقد هنا أي طبقا لعنصري الإجبار والاختيار في التعاقد يمكن التقسيم إلى نوعين أساسيين[1]:

- **التأمين الاختياري:** ويشمل كل أنواع التأمين التي يتعاقد عليها الفرد أو المنشأة بمحض اختيارهم، ذلك للحاجة الملحة لمثل هذه التغطية التأمينية، أي أنه لابد أن تتوافر هنا حرية الاختيار كأساس في التعاقد بين شركة التأمين وبين الفرد أو المنشأة، ويشمل هذا النوع من التأمين كافة أنواع وفروع التأمين التي يتوافر لها الأساس السابق مثل (تأمين الحوادث والحريق والسيارات والتأمين البحري والمسؤولية المدنية غير الإجبارية).
- **التأمين الإجباري:** ويشمل كل أنواع التأمين التي تلتزم الدولة بتوفيرها للأفراد أو للمنشآت أو تلزمهم بالتعاقد عليها وذلك بهدف اجتماعي أو لمصلحة طبقة ضعيفة في المجتمع، أي أن عنصر الإجبار أو الإلزام من قبل الدولة هو أساس التعاقد في مثل هذه التأمينات ويشمل هذا النوع من التأمين كافة فروع التأمينات الاجتماعية (العجز، الوفاة، والشيخوخة، والبطالة، والمرض، وإصابات العمل) وبعض فروع التأمينات الخاصة الإجبارية كالتأمين الإجباري للسيارات على سبيل المثال.

خامسا: التقسيم العملي للتأمين:

تقسم التأمينات عموما لأغراض العمل في شركات التأمين على النحو التالي[2]:

- **تأمينات الحياة:** في هذه التأمينات يتعهد المؤمن في مقابل أقساط محددة، بأن يدفع للمؤمن له أو المستفيد، مبلغا من المال عند وفاة المؤمن له أو عند بقائه حيا بعد مدة معينة، أو إيرادا مرتبا مدى حياة الدائن، وذلك بحسب ما يتفق عليه طرفا عقد التامين، وتقسم هذه التأمينات إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

✓ **التأمين لحالة الوفاة:** يلتزم المؤمن بموجبه لقاء أقساط بدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن على حياته إلى المستفيدين من هذا التأمين.

[1] إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص17-18.
[2] صدقي عبد الهادي، محمود الزماميري، مرجع سابق، ص51-54.

- ✓ **التأمين لحالة البقاء على قيد الحياة:** يلتزم المؤمن بموجبه لقاء أقساط بدفع مبلغ التامين في وقت معين إذا بقي المؤمن له حيا إلى ذلك الوقت.
- ✓ **التأمين المختلط:** يلتزم المؤمن بموجبه لقاء أقساط، بدفع مبلغ التأمين أو إيرادا مرتبا إلى المستفيد إذا توفي المؤمن على حياته خلال مدة معينة، أو إلى المؤمن على حياته نفسه إذا بقي حيا عند انقضاء هذه المدة.

- **التأمينات العامة:** وتندرج تحت اسم هذا القسم كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا ينطبق عليها وصف تأمينات الحياة ونعدد فيما يلي أهمها:

الشكل رقم 01: التأمينات العامة.

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على **صدقي عبد الهادي، محمود الزماميري، إدارة التأمين**، مرجع سابق، ص 52-54.

المبحث الثاني: الإطار النظري لشركات التأمين.

تعد شركات التأمين من أكبر وأهم سفن التوفير للاقتصاد ككل، حيث أنها تمثل نوعا من المؤسسات المالية التي تلعب دورا مزدوجا، فهي مؤسسة تأمين تقدم خدمة التأمين لمن يحتاجها وهي مؤسسة مالية تتلقى أموالا من المؤمن له.

المطلب الأول: ماهية شركات التأمين.

تتيح شركات التأمين للمؤمن له أن يخفض المخاطر المالية التي يتعرض لها هو أو أسرته، وذلك من خلال تخفيض الخسارة التي يحتمل أن تنشئ نتيجة لوقوع أحداث غير متوقعة، ولشركات التأمين سمة مزدوجة فهي مؤسسة تأمين تقدم خدمات تأمينية كما أنها مؤسسة مالية تتجمع لديها الأموال.

الفرع الأول: مفهوم شركات التأمين.

- هي منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم الشركة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمار الأموال المجمعة في أوجه استثمار مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب[1].
- مؤسسة مالية لها دور مزدوج فهي شركة تقدم خدمة التأمين لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها في مقابل عائد يشارك فيه المؤمن لهم وذلك إما بطريق مباشر أو غير مباشر[2].

الفرع الثاني: أهداف شركات التأمين.

لا تهتم شركات التأمين بشيء يضاهي اهتمامها بالربح، لذا نجد تركيزها الشديد عند التخطيط ووضع نظامها الأساس ينصب على الأخذ بكل وسيلة تجلب الربح وتجنب الخسارة، بغض النظر عما قد تسببه هذه الوسائل من إحراجات، أو معارضة للدين أو الخلق أو السلوك الحسن ويشاهد ذلك جليا فيما تنطوي عليه شروطها من تعسف واستغلال، وخاصة في التأمينات التي تفرضها بعض الدول على مواطنيها، كما يشاهد ذلك جليا أيضا في استثماراتها الربوية لما تجمعه من أقساط دون المساهمة في أي مشروع خيري،

[1] أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، **محاسبة المنشآت المالية (تصميم النظام المحاسبي شركات التأمين – البنوك)**، بدون طبعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص86.

[2] منير إبراهيم هندى، **إدارة المنشآت المالية وأسواق المال**، الطبعة 2006، دار منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، ص367.

كل هذه مؤشرات إلى أنه ليس لها هدف في التعاون وخدمة الناس، وإن بعض دعاتها في إقناع الناس بذلك، وإنما هدفها المحقق المعلوم هو الربح والثراء السريع على حساب المؤمن لهم، كما يقول " أنتون اندرياس" في كتابه (فخ التأمين)[1].

المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين.

توجد عدة أنواع من شركات التأمين وفقا للأغراض التي تخدمها والأشخاص الذين تهتم بهم، ومن بين هذه الأنواع[2]:

- **التأمينات العامة والحياة:**

✓ **التأمينات العامة:**

وتشمل:

– التأمين على الممتلكات ضد السرقة أو الحريق أو الفيضانات أو الزلازل أو الانفجارات... إلخ.

– التأمين على كل من السيارات ضد الحوادث والسرقات.

– المسؤولية المدنية، ويقصد بها تأمين الافراد والمنشآت ضد الخسائر المالية المترتبة على المسؤولية القانونية، نتيجة قيام المؤمن عليه بتصرفات تلحق أضرار بالغير كتامين المسؤوليات المرتبطة باستخدام السيارات، وبموجب هذا التأمين تقوم شركة التأمين بتعويض الآخرين تعويضا ماليا نتيجة للأضرار التي تلحق بهم بسبب تصرفات المؤمن عليهم.

✓ **التأمين على الحياة:** وهو التأمين ضد المخاطر المالية الناتجة عن وقوع أحداث معينة، كالوفاة أو العجز أو المرض أو التقاعد، ويمكن رصد عدة مجموعات تنتمي لهذا النوع من التأمين تشتمل على تغطية العديد من المخاطر كالآتي:

– خطر الوفاة والصعوبات المالية التي تنشأ للأسرة نتيجة لوفاة عائلها، تسمى وثائق التأمين على الحياة.

– المجموعة الثانية تغطي خطر الحياة بعد سن معين وهي في مجملها تغطي المخاطر المالية الناتجة عن التقاعد.

[1] كمال محمود جبرا، **التأمين وإدارة الخطر**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع -المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2015، ص64.
[2] نفس المرجع أعلاه، ص 62-63.

– المجموعة الثالثة، فهي تغطي مجموعة من أخطار الحياة والوفاة، وتقوم على أساس دمج وثائق المجموعة الأولى، وبعض أنواع المجموعة الثانية، وغالبا ما تسمى بالتأمين المختلط.

– وتقوم المجموعة الرابعة بتغطية الأخطار المالية الناجمة عن الرض والحوادث.

– المجموعة الأخيرة تلبي احتياجات خاصة للمؤمن عليهم، كالرغبة في الحصول على مبلغ معين في تاريخ معين لتعليم الأبناء أو تزويجهم أو دفع تكاليف بناء مسكن للأسرة.

- **إعادة التأمين:**

يقصد بذلك قيام شركة التأمين المتعاقدة مع المؤمن لهم على توزيع الخطر موضوع التأمين، في حالة كبر حجمه، على عدة مؤمنين بدلا من تركيزه لديها، وتدفع شركة التأمين للشركات الأخرى التي تقبل إعادة التأمين لدى شركة إعادة التأمين قدرا من القسط الذي حصلت عليه من المؤمن له بنسبة الحصة التي يتم إعادة تأمينها لديه، وبذلك يتحقق لشركة التأمين تخفيض في مسؤولياتها الناشئة عن عقود التأمين التي يقبلها معيدي التأمين.

وبصفة عامة فإن إعادة التأمين وتبادله تسهم في توزيع الخطر وتفتيته على عدة مؤمنين مختلفين، وبذلك يصبح الخطر جيدا وقابلا للتأمين بعد أن كان خطرا مركزا[1].

المطلب الثالث: مصادر الأموال واستخداماتها في شركات التأمين

لاستمرارية شركات التأمين يجب عليها العثور على مصادر الأموال واستثمارها أو كما نقول استخدامها على المدى الطويل لضمان التصدي للمخاطر المحتملة الحدوث وهي مقسمة كالآتي:

أولا: مصادر الأموال

تشمل شكلين من المصادر والمتمثلة فيما يلي [2]:

- **حقوق المساهمين (حقوق الملكية):** والمتمثلة في كل من رأس مال الاحتياطات والأرباح المحتجزة، وهو لا يشكل النسبة الأهم من مصادر الأموال في شركات التأمين.
- **المخصصات الفنية (حقوق حملة الوثائق):** وهي تشكل النسبة الغالبة من مصادر تمويل شركات التأمين، وهي المصادر التي تتدفق من خلال ممارسة الشركة لنشاطها سواء في مجال التأمينات العامة أو تأمينات الحياة.

[1] كمال محمود جبرا، مرجع سابق، ص ص 63_64.
[2] نفس المرجع أعلاه ، ص66.

ثانيا: استخدامات الأموال:

ويطلق على هذه الاستخدامات لفظ الاستثمارات، ويلاحظ بالنسبة للاستخدامات الأموال في شركات التأمين ما يلي[1]:

– توجه شركات التأمين الجزء الأكبر من مصادر أموالها المتاحة إلى الاستثمارات طويلة الأجل مما يعني ضآلة الوزن النسبي للاستثمارات قصيرة الاجل.

– تمثل الأصول الثابتة المتعلقة بالتشغيل نسبة ضئيلة من جملة الأصول الخاصة بشركة التأمين.

وبناء على ذلك تتكون معظم أصول شركات التأمين من استثمارات على عكس الشركات التجارية والصناعية والتي تتكون غالبية أصولها من آلات ومعدات وبضائع، بينما الأصول في شركات التأمين تتكون عادة من أسهم وسندات وقروض بضمان وثائق التأمين وكذلك من الاستثمار في العقارات بغرض الحصول على عائد منها في صورة إيجار.

المبحث الثالث: عموميات حول حوكمة الشركات.

مثلما تعد حوكمة الشركات قضية متعددة الأوجه، فإن القضية المهمة في حوكمة الشركات هي ضمان المساءلة من بعض الأفراد في المؤسسة من خلال آليات تحاول تقليل، أو القضاء على المشكلة الرئيسية للعامل، وخيط نقاش متصل ولكن منفصل يركز على تأثير نظام حوكمة الشركات في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، مع التركيز القوي على رفاهية المساهمين ولا تزال هناك جوانب أخرى لموضوع حوكمة الشركات، مثل رأي أصحاب المصلحة ونماذج حوكمة الشركات حول العالم.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة ومبادئها.

يعد تطبيق مبادئ الحوكمة أكثر أهمية في التأمين منه في القطاعات الأخرى لأنه في شركات التأمين توجد مجموعة من العناصر والعلاقات المتبادلة التي لا توجد في الشركات الأخرى.

[1] كمال محمود جبرا، مرجع سابق، ص66.

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة.

ظهر مفهوم الحوكمة في إطار الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية في مجال التنمية الإنسانية بمختلف ابعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم استخدام هذا المصطلح للتركيز على المساءلة المالية للحكومات، فوفقا للحكومة فإن الأدوات الحكومية للسياسات الاقتصادية ليس من المفروض أن تكون اقتصادية وفعالة فقط، لابد أيضا أن تكفل العدالة والمساواة وليس هناك اجماع على تعريف موحد لمصطلح الحوكمة:

- ✓ فتعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات أو المؤسسات والتحكم في أعمالها"[1].
- ✓ كما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها:" مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح". عموما فإن الحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة أو المؤسسة بهدف تحقيق الشفافية والعدالة، ومكافحة الفساد[2].
- ✓ هي أن "تتضمن وجود مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، ومساهميها، وغيرهم من أصحاب المصلحة، وذلك من خلال الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة وتوجيه أعمال وشؤون الشركة من أجل ضمان تعزيز الأداء والشفافية والمساءلة بالشركة وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة"[3].

الفرع الثاني: مبادئ الحوكمة.

توجد العديد من المحاولات التي تهدف إلى وضع مبادئ لحوكمة الشركات التي تساعد في بناء المؤسسات على أسس سليمة وإصلاح قطاع الشركات وتطوير الأسواق وتعزيز الأنشطة الاستثمارية وتعزيز كفاءة الأسواق المالية والأنظمة المصرفية، وهي تنقسم إلى ست مجموعات كالتالي[4]:

[1] سليمة بن حسين، **الحوكمة...دراسة في المفهوم**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية -جامعة الشهيد حمة لخضر- جامعة الوادي، العدد 10، جانفي 2015، ص 182.

[2] نفس المرجع أعلاه ص 182.

[3] براهمي خالد، **فعالية الحوكمة في إدارة المخاطر التشغيلية (عينة من وكالات البنوك التجارية بتبسة)**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، المجلد 9، العدد 3، 2018، ص 144.

[4] محمد عبد الفتاح العشماوي، **آليات حوكمة الخزانة العامة**، ورقة عمل مقدمة في ملتقى "حوكمة الخزانة العامة"، المنعقد في الرباط -المملكة المغربية-، في 2007 ص 23.

- ✓ **توافر إطار فعال للحوكمة:** يجب على إطار الحوكمة أن يعمل على رفع مستوى شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القوانين.
- ✓ **حماية حقوق المساهمين:** تتركز مبادئ الحوكمة على حماية حقوق المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم كالحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة.
- ✓ **المعاملة العادلة للمساهمين:** فمن خلال ضمان المساواة المساهمين بما في ذلك الأقلية والأجانب، ويتعلق ذلك بحقوق التصويت والحصول على المعلومات المرتبطة بنشاط الشركة.
- ✓ **دور أصحاب المصالح بالنسبة للقواعد المنظمة للحوكمة:** أي الإقرار بحقوق أصحاب المصالح كما حددها القانون وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح.
- ✓ **الإفصاح والشفافية:** تؤكد قواعد ومبادئ الحوكمة على الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كل البيانات المتعلقة بالشركة بما في ذلك الموقف المالي، الأداء، الملكية والرقابة على الشركة، الأهداف والمخاطر التي قد تتعرض لها.
- ✓ **مسؤوليات مجلس الإدارة:** ضمات التوجيه الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة على إدارتها، وضمان مسؤوليته تجاه الشركة وحملة الأسهم.

المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها.

تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات حيث شهدت العديد من الشركات أزمات اقتصادية ومالية من مختلف البلدان، بالإضافة الى الافتقار الى الإفصاح خلقت نتيجة الافتقار المطلق للشفافية والمساءلة جوا من عدم الاستقرار والتقلب في الأسواق المالية والاعمال، هناك عدة تعاريف لحوكمة الشركات نذكر منها:

- ✓ عرفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي حوكمة الشركات بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها وحملة أسهمها ومجموعة أصحاب المصالح، ويتم تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة، والوسائل التي تحقق تلك الأهداف، ومراقبة الأداء[1].
- ✓ عرف البنك الدولي الحكم الرشيد (حوكمة الشركات) بأنه التقاليد والممارسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا يشمل الاختيار المحكم للقائمين على السلطة

[1] أحمد الحوامدة، **حوكمة الشركات**، ابن النفيس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2021، ص 40.

ورصدهم واستبدالهم، وقدرة الحكومات على إدارة الموارد بكافة أنواعها وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية عالية[1].

- ✓ وتعرف حوكمة الشركات وفق لغرضها بأنها "الإجراءات التي تقوم بالحفاظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وأهداف الأفراد والمجتمع فالهدف هو التقريب بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل"[2].

ويشير مفهوم حوكمة الشركات بشكل عام إلى مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى.

الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات.

تتجسد أهمية حوكمة الشركات في كونها أداة جيدة تتيح للمجتمع التأكد من حسن إدارة الشركات بأسلوب علمي وعملي يمكن من خلاله توفير الحماية لحقوق المساهمين، تتجلى في كونها تهتم بما يلي[1]:

- ✓ الرقابة على أداء الشركات وتحسين الكفاءة الاقتصادية؛
- ✓ إيجاد الهيكل الذي تحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيقها؛
- ✓ تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة والمحاسبة؛
- ✓ مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين بمراقبة أداء الشركات؛
- ✓ مكافحة الفساد المالي والإداري الذي كان السبب الرئيسي في حالات فشل العديد من الشركات الكبرى؛
- ✓ تفعيل دور الجمعيات العمومية وحماية حقوق المساهمين وتحفيزهم على الاضطلاع بمسؤولياتهم وممارسة دورهم في الرقابة والاشراف على أداء الشركات وأداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فيها؛

[1] محمد حلمي الجيلاني، **الحوكمة في الشركات**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص365.
[2] أحمد على خضر، **حوكمة الشركات**، دار الفكر الجامعي للنشر، بدون طبعة، الإسكندرية، 2014، ص 84.
[1] حمدي معمر، فلاق صليحة، **تشخيص نظام حوكمة شركات التأمين في الجزائر (دراسة حالة شركة سلامة للتأمين)**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 10، العدد 01، 2022، ص 10.

- ✓ الحد من التلاعب والغش والتحريف والخداع وتخفيض الأثر السلبي لظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال آليات الحوكمة والتي تعمل على إحكام الرقابة والسيطرة؛

المطلب الثالث: أهداف حوكمة الشركات:

حيث تهدف بصفة أساسية إلى تحقيق الآتي[2]:

- ✓ تعميق سوق المال وتعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار؛
- ✓ تحقيق إمكانية المنافسة في الآجل الطويل؛
- ✓ تعزيز الربحية وفاعلية أداء قطاعات الاعمال؛
- ✓ زيادة قدرة الشركات على الحصول على التمويل وتحقيق مزيد من الأرباح؛
- ✓ خلق فرص عمل جديدة؛
- ✓ تشجيع نمو القطاع الخاص ودعم قدرته التنافسية؛
- ✓ حماية حقوق الأقلية؛
- ✓ تحقيق الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي؛
- ✓ تعزيز التعاون التجاري داخل اقتصاديات الدول وفيما بين الشركات على المستوى الدولي؛
- ✓ تعزيز العلاقة بين منشآت الاعمال وأصحاب المصانع بكافة فئاتهم.

المبحث الرابع: آليات الحوكمة ودورها في شركات التأمين.

يجب أن يكون لدى شركات التأمين آليات تحكم وحوافز واتصالات مناسبة والهياكل التنظيمية الداخلية التي تشجع الداخلية السليمة والحكيمة واتخاذ القرار وتعزيز كفاءة وشفافية العمليات التأمينية.

المطلب الأول: آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين.

يتم فرض الحوكمة من خلال مجموعة من الآليات مقسمة إلى آليات حوكمة داخلية وآليات أخرى خارجيا، سيتم التعامل مع هذه الآليات على النحو التالي:

الفرع الأول: آليات الحوكمة في شركات التأمين.

[2] عيد أحمد أبو بكر، **دراسات وبحوث في التأمين (بحوث علمية محكمة)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 90.

تتكون آليات الحوكمة في شركات التأمين من مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضمن تحقيق الأهداف التي تم ذكرها سابقا، وتتضمن هذه الآليات ما يلي:

أولا: الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التأمين.

وتنقسم إلى ثلاث آليات كالتالي[1]:

- ✓ **المراجعة الخارجية:** يقوم المراجع الخارجي بإبداء الرأي حول ما إذا تم إعداد البيانات المتعلقة بالوضعية المالية للشركة وفقا للمعايير السليمة المتعارف عليها، كما تمتد هذه المراجعة إلى تقارير الخبير الإكتواري.
- ✓ **الخبير الإكتواري:** هو خبير في رياضيات التأمين وتسعير المخاطر التأمينية كافة إضافة إلى تكوين الاحتياطات الفنية المناسبة لشركات التأمين، وتعرف الجمعية الدولية للإكتواريين الإكتواري بأنه:(هو مفكر متعدد المواصفات الاستراتيجية، متمرس في التطبيقات في علوم الرياضيات والإحصاءات والاقتصاد، حساب الاتصالات والعلوم المالية، ولقب الإكتواري بالمهندس المالي ومهندس الرياضيات الاجتماعية).

يمكن القول ان الخبير يملك من المواصفات ما يجعله عنصرا فعالا وأساسيا في ممارسة الحوكمة في شركات التأمين نلخصها في العناصر التالية:

- امتلاك المؤهلات العلمية والتقنية الكفيلة بتقديم النصائح والملاحظات في القبول والاختيار في أعمال أنظمة الرقابة والإشراف.
- استقلالية الخبير الإكتواري عن مختلف الأطراف ذات المصلحة في شركة التأمين.
- هو مسؤول أمام مجلس الإدارة وهيأت الإشراف على التأمين، عن التقارير والمنشورات التي يقدمها ونتائج الدراسات والتحاليل المقدمة.
- هو وسيط مهم لإضفاء الشفافية على بعض الجوانب التقنية المعقدة في حساب المخاطر والتعويضات التي يمكن أن تكون مصدر تلاعب وتحايل من طرف إدارة الشركة.

[1] ساعد بن فرحات، **بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين (مقارنة بين شركة التأمين وإعادة التأمين CAAR وشركة AXE للتأمين)** ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة سطيف، 26/25 أفريل، 2011، ص 9.

- ✓ **هيئة الإشراف والرقابة:** تعتبر هيئات الإشراف والرقابة آلية حوكمة خارجية أساسية للرقابة على مخاطر شركات التامين وملاءتها المالية، وكذا حماية حملة الوثائق والمساهمين باعتبارهم ملاك للأموال المستعملة في الأنشطة التقنية والاستثمارية التي تزاولها شركات التأمين، وكذلك لعدم قدرتهم على تقييم أداء شركة التأمين وأعمالها التقنية[1].

ثانيا: الآليات الداخلية للحوكمة شركات التأمين:

وتنقسم إلى ثلاث آليات وهي كالتالي[2]:

- ✓ **مجلس الإدارة:** يتكون مجلس الإدارة بشكل عام من مجموعتين من الأعضاء، أعضاء من خارج الإدارة التنفيذية والذي يعرفون بالأعضاء المستقلين وأعضاء من داخل الإدارة التنفيذية وهو عامل مهم وآلية من آليات حوكمة الشركات، إذ أن مجلس الإدارة مؤهل بأن يمارس وظيفة الإشراف والمراقبة بحرية وطريقة مستقلة عن الإدارة. من الناحية التنظيمية ونظرا لكثرة المهام يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان متخصصة، كل لجنة تهتم بمهمة معينة منها: لجنة التدقيق، لجنة المكافآت، لجنة التعيينات، لجنة أخلاقيات المهنة، لجنة الحوكمة، لجنة الموارد البشرية، لجنة التنمية والاستراتيجية، لجنة إدارة الأصول والخصوم، نخص بالذكر هنا مهام لجنة الحوكمة:
  - التأكد من استقلالية وكفاءة وفعالية مجلس الإدارة في إدارة الشركة.
  - الإشراف على المكافآت المتعلقة بالمدراء.
  - استقراض توصيات متعلقة بالترشيحات لعضوية اللجان.
  - وضع وتنفيذ طرقا لتقييم الأداء وفعالية مدير المجلس وجميع لجان المجلس.
  - الإشراف على الخطط المتعلقة بإدارة الشركة.
  - تقديم توصيات إلى المجلس والخطوط التوجيهية لمبادئ حوكمة الشركات ومدونة لقواعد السلوك والأخلاق.
  - عرض مقترحات حول التعديلات الواجبة على اللوائح التنظيمية للشركة.
- ✓ **المراجعة الداخلية كآلية داخلية للرقابة:**

[1] سنجاق الدين نور الدين، **واقع تطبيق أسس الحوكمة الخاصة بقطاع التأمين بالتطبيق على شركات التأمين الجزائرية**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الشلف، المجلد 5، العدد 1، 2022، ص 1261.

[2] ساعد بن فرحات، مرجع سابق، ص 10-11

تعتبر هذه الوظيفة وحدة من أهم الوظائف الأساسية للإدارة السليمة للشركة وفقا لمبادئ الحوكمة، ولقد أخذت اهتماما كبيرا عقب الفضائح المالية التي هزت كثير من المؤسسات المالية ومن بينها مؤسسات تأمينية، لأنها هي المؤهلة للاكتشاف المبكر للأخطار والانحرافات المتعمدة وغير المتعمدة وتصحيحها في أوانها.

من مهام المراجع الداخلي وفقا لمبادئ الحوكمة ما يلي:

- وضع وتنفيذ خطة لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر بفحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة شركة التأمين وكذلك الضوابط والأنظمة الداخلية للشركة ومدى التزام وامتثال جميع وحدات الشركة وجميع الموظفين لهذه الضوابط.
- ضمان أن جميع المجالات المتعلقة بالجانب التقني لشركة التأمين أنه تم مراجعته في الفترات المحددة لها.
- إصدار النتائج والتوصيات المتوصل إليها حول مدى الامتثال للقوانين والضوابط.

✓ **إدارة المخاطر:**

تتعرض شركات التأمين على غرار المؤسسات المالية الأخرى إلى العديد من المخاطر نتيجة لطبيعة النشاط الذي تمارسه والخدمات التي تقدمها للعملاء، في هذا الإطار لكي يضمن مجلس الإدارة فعالية هذه الوظيفة يستعين بلجنة المخاطر بهدف تحسين الحوكمة في الشركة وضمان أكبر فعالية في تحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركة كل ذلك من أجل:

- حماية مصالح أصحاب المصلحة.
- ضمان أن مجلس الإدارة يقوم بتعبئة جميع مجهوداته نحو الاستراتيجية التي من خلالها يتم تحقيق قيمة إضافية للشركة في إطار نظام رقابي فعال.
- ضمان تنظيم الضوابط التنظيمية والرقابية على نحو كافي وفعال.

تتبع لجنة المخاطر عدة طرق في إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة في شركات التامين منها:

- النماذج الداخلية.
- اختيار التحمل.
- استخدامات وكالات التنقيط في إدارة المخاطر.

الفرع الثاني: مبادئ الحوكمة في شركات التأمين.

قامت العديد من الهيئات والمنظمات بوضع قائمة من المبادئ المجسدة لنظام الحوكمة لكي تكون دليلا تطبيقيا لممارسة هذا النظام، حيث صدرت مبادئ للحوكمة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومبادئ عن هيئات الرقابة على شركات التأمين، ومبادئ عن معهد الحوكمة بالتعاون مع منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين، نلخص فيما يلي أهم المبادئ الكبرى المنصوص عليها من طرف هذه الهيئات[1].

أولا: التحديد الدقيق للمسؤوليات ونظام الشركة.

أي تحديد المسؤوليات بدقة وكذلك نظام الشركة (مجلس الإدارة، المدير العام، لجان الإدارة... إلخ).

ثانيا: المساءلة.

وتعني الإفصاح عن أداء شركة التامين والأنشطة والعرض امام المساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانونيا مساءلة الشركة.

ثالثا: الرقابة الخارجية.

أن تكون المعلومات التي تخص الرقابة الخارجية متوفرة وشفافة، وهذا من أجل تسهيل الأمر على المراقبين الخارجيين.

رابعا: الرقابة الداخلية.

وهي تلك الرقابة التي تتبع من داخل الشركة وتقوم بها جهات إدارية من داخلها، تنحصر أساسا في برنامج الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي.

خامسا: الشفافية والإفصاح.

تتعلق الشفافية والإفصاح ليس فقط بالمعلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الأطراف ذات المصلحة على مستوى الشركة، بل يتسع المفهوم ليشمل الإفصاح في التقارير العامة عن المؤسسة لمختلف المتعاملين والجمهور.

[1] سنجاق الدين نور الدين، مرجع سابق، ص 1258

المطلب الثاني: أسس تطبيق الحوكمة في شركات التأمين.

وضع الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين بعض الإجراءات والقواعد التي يمكن على أساسها تطبيق مبادئ الحوكمة في مجال التأمين وفقا للمبادئ الأساسية في التأمين، وذلك من خلال الآتي[1]:

أولا: وضع المتطلبات العامة لحوكمة شركات التأمين.

أكدت الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين سنة 2004 على وضع المتطلبات العامة لحوكمة شركات التأمين، وذلك بأن يتولى المديرون في شركة التأمين ما يلي:

- وضع ميثاق لتحديد مدونة سلوك وأخلاقيات العمل ووسائل تحقيقها، يجب أن يتعامل هذا الميثاق من جوانب مختلفة.
- الإشراف بحكمة على المديرين والمسؤولين التنفيذيين للتأكد من التزامهم بالسياسات والاستراتيجيات المذكورة في ميثاق الشركة.
- عقد اجتماعات منتظمة مع المديرين والمديرين التنفيذيين لمواكبة التدفق الاعمال والاطلاع على آخر التحديثات والمشكلات.
- ضمان المعاملة العادلة لجميع حملة الوثائق والموظفين والمساهمين، وضمان الإفصاح ومشاركة المعلومات معهم بطريقة شفافة.

ثانيا: إجراءات الرقابة على التأمين.

يقوم تطبيق الحوكمة على إجراءات رقابية على التأمين منها[1]:

- من حق مراقب التأمين أن يطلب من مجلس الإدارة أن يضع بصورة واضحة السياسات الخاصة بتعارض المصالح، والمعاملات العادلة للعملاء والمشاركة في المعلومات مع أصحاب المصالح.
- من حق مراقب التأمين أن يطلب من مجلس الإدارة أن يلتزم بالإفصاح الكامل في التقارير السنوية بما يتفق مع مبادئ حوكمة الشركات ومع أهداف الشركة المنصوص عليها.

[1] سنجاق الدين نور الدين، مرجع سابق، ص 1259.
[1] سنجاق الدين نور الدين، مرجع سابق، ص 1259.

- من حق مراقب التأمين أن يطلب من مجلس الإدارة بالمنشأة أن يحدد شخصا كضابط الاتصال ليراقب العمليات التي تتم خارج البلاد مع أخذ تشريعات الدولة في الاعتبار، على أن يقوم بتقديم تقرير دوري لمجلس الإدارة في هذا الشأن.

المطلب الثالث: أثر تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين.

تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين يمكن أن يحقق العديد من الآثار الإيجابية على أدائها وتميزها في السوق، منها:

الفرع الأول: حوكمة الشركات كنظام قانوني في شركات التأمين.

وينقسم الى أثرين أو قسمين[1]:

أولا: حل مشكلة الوكالة.

فمن خلال مبادئها وآلياتها الداخلية والخارجية، تضمن حوكمة الشركات الرقابة على أداء مجلس الإدارة، حماية مصالح حملة الوثائق، تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عن شركات التأمين، وتحقيق المعاملة المتساوية لحملة الوثائق.

ثانيا: الإشراف والرقابة كدعامة للملاءة المالية لشركات التأمين.

نظرا لأهمية قطاع التأمين لابد من تدخل الحكومات في تنظيم هذا القطاع والإشراف والرقابة عليه بهدف التحقق من التزام شركات التأمين بالتزاماتها اتجاه عملائها كدعامة للملاءة المالية، ودراسة شروط ومزايا المنتجات التأمينية، ومدى كفاية المخصصات المالية، إضافة إلى تطبيق الأساليب التي يتم من خلالها التأكد من سلامة المركز المالي لشركات التأمين.

[1] لمونس علاء الدين، **دور آليات الحوكمة في تفعيل أداء شركات التأمين (دراسة ميدانية لعينة من شركات التأمين)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، 2016/2015، ص 48.

الفرع الثاني: دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية لشركات التامين.

أيضا ينقسم الى قسمين هما[2]:

أولا: أثر الحوكمة على المعلومات المالية والمحاسبية لشركات التأمين.

تعمل الحوكمة عن طريق الإفصاح على توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية والمحاسبية على اتخاذ القرارات المناسبة وعليه تعد الحوكمة أسلوب مثالي في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية وزيادة ثقة المستخدمين في هذه الأخيرة.

ثانيا: أثر الإفصاح والشفافية على الثقة والمصداقية في التقارير المالية لشركات التأمين.

تركز الحكومة على ضرورة الإفصاح لكافة التقارير المالية كما تؤيد بثها المساهمين مما يدعم ثقة المستخدمين بشركة التأمين، ويمكن القول ان قواعد الحوكمة تعزز مصداقية التقارير المالية التي تقدمها الشركة وذلك من خلال سعيها إلى تحسين بيئة الشفافية والإفصاح.

المطلب الرابع: دور الحوكمة في تفعيل أداء شركات التأمين.

تلعب الحوكمة دورا مهما في تفعيل أداء شركات التأمين، حيث تعتبر من الأساسيات التي تضمن نجاح الشركة واستمراريتها في السوق، ويمكن تفصيل دور الحوكمة في تفعيل أداء شركات التأمين على النحو التالي[1]:

الفرع الأول: دور الحوكمة في زيادة القدرة التنافسية لشركات التأمين.

للحوكمة دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية لشركات التأمين، حيث تعمل على جذب الاستثمارات ودعم الأداء التأميني وزيادة الحصة السوقية على المدى الطويل إضافة إلى دورها في تفادي الازمات المالية.

الفرع الثاني: دور الحوكمة في حماية وتعزيز حقوق المساهمين.

يعتبر مبدأ حماية حقوق المساهمين من أهم مبادئ الحوكمة حيث تأكد هذه الأخيرة على حقوق المساهمين في التداول والشراء والبيع وغيرها، عن طريق عدة إرشادات تضمن تطبيق هذا المبدأ منها تأمين

[2] لمونس علاء الدين، مرجع سابق، ص 49.
[1] لمونس علاء الدين، مرجع سابق، ص 49-50.

أساليب تسجيل ملكية الأسهم والحصول على المعلومات المتعلقة بهذا السهم وإتاحة الفرصة للمشاركة الفعالة والتصويت في انتخابات الجمعية العامة.

الفرع الثالث: الحوكمة آلية لإدارة المخاطر في شركات التأمين.

تقوم الحوكمة بإضافة قيمة للمؤسسة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول على أن مخاطر المؤسسة تدار بفاعلية وكذا من خلال التحسينات التي تقدمها في مجال إدارة المخاطر عن طريق اعتماد مبدأ المراجعة على أساس المخاطر وهذا يؤدي إلى طمأنة المساهمين والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة على أن المخاطر التي تواجه مصالحهم مفهومة من طرف ممثليهم وأن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل منهجي منظم.

خاتمة الفصل:

تعد الحوكمة في شركات التامين أحد العوامل الأساسية التي تساهم في نجاح واستمرارية الشركات، حيث تحدد السياسات والإجراءات التي تتبعها الشركات لتحقيق أهدافها وتحمي مصالح جميع المساهمين والعملاء.

تشمل الحوكمة في شركات التأمين عدة عناصر، منها مجلس الإدارة الذي يشرف على توجيه الشركة واتخاذ القرارات الاستراتيجية، والمدير التنفيذي الذي يتولى إدارة الشركة وتنفيذ قرارات المجلس كما تشمل الحوكمة في شركات التأمين المراقبة المالية والمحاسبية التي تضمن توثيق العمليات المالية والتحقق من صحة الحسابات والتقارير المالية والتقييم الدوري لأداء الشركة وتقييم مخاطرها وادارتها بطريقة فعالة ومناسبة.

تهدف الحوكمة في شركات التأمين الى تعزيز الثقة والشفافية بين الشركة والمساهمين والعملاء وضمان تحقيق الربحية المستدامة للشركة والتزامها بالمعايير الأخلاقية والقانونية.

في الختام، فان الحوكمة في شركات التأمين تعد عاملا حاسما في تحقيق النجاح والاستمرارية للشركات وتطلب الالتزام بأعلى معايير الجودة والشفافية والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية، والتحديث المستمر للسياسات والإجراءات بما يتماشى مع تطورات السوق القوانين والتحديات المستجدة.

الفصل الثاني
دراسة ميدانية للحوكمة في وكالات ولاية تبسة

مقدمة الفصل:

تعد وكالات التأمين من الجهات الهامة في صناعة التأمين وتقوم بتوفير خدمات التأمين للعملاء في مجالات متنوعة مثل التأمين الصحي، التأمين على الحياة، التأمين على المركبات والعقارات، وغيرها من المجالات الأخرى، من خلال دراسة الفصل السابق تطرقنا للإطار النظري للحوكمة وشركات التأمين مع إبراز العلاقة بينهما، وفي إطار تدعيم ما توصلنا إليه في الجانب النظري سنقوم بإسقاطه على الجانب التطبيقي وذلك بدراسة ميدانية لعينة من وكالات التأمين بتبسة، وتهدف هذه الدراسة الميدانية الى فهم مدى فعالية الحوكمة في وكالات التأمين بولاية تبسة، وتشمل هذه الدراسة تحليل للتشريعات واللوائح الخاصة بوكالات التأمين في ولاية تبسة، وكذلك استطلاع للآراء و ملاحظات الموظفين، من خلال هذه الدراسة سيتم تحديد مدى تطبيق وكالات التأمين في ولاية تبسة للممارسات الحكيمة و المعايير الأخلاقية والقانونية.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- ✓ **المبحث الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر.**
- ✓ **المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية للعينة.**
- ✓ **المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات.**

المبحث الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر.

يعد قطاع التأمين في الجزائر من القطاعات الحيوية التي تساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، حيث يعد من أهم أدوات الحماية الاجتماعية للفرد والمؤسسات والجماعات في البلاد، ويضم هذا القطاع عددا كبيرا من الشركات التأمينية التي تقدم خدمات متنوعة للمواطنين والشركات والمؤسسات العاملة في الجزائر.

المطلب الأول: مراحل تطور التأمين في الجزائر.

مرت صناعة التأمين بأربع مراحل متميزة الأول من عام 1962 الى عام 1965، الذي يتسم بالغياب لائحة خاصة بالجزائر وبالاضطراب السياسي، الثاني من 1966 الى 1988، تميز باحتكار الدولة لجميع عمليات التأمين وبقية العمليات الأخرى من النشاط الاقتصادي في أماكن أخرى، والثالثة من 1988 الى 1995، وأخيرا المرحلة الرابعة من عام 1995 الى يومنا هذه.

أولا: بداية نشاط التأمين في الجزائر:

كانت بداية التأمين في الجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي، حيث تميز بتطبيق القوانين والتشريعات الفرنسية المتعلقة بالتأمين، ومن أهم هذه القوانين، قانون 13 جويلية 1930م المتعلق بالتأمين البري والذي لم يطبق في الجزائر الا سنة 1933م بمقتضى المرسوم الصادر عن السلطة الفرنسية بتاريخ 10 أوت 1933م الذي يقضي بذلك، وتكمن أهمية هذا القانون في تنظيم عقود التأمين بصورة محكمة حيث يعتبر أول محاولة من قبل المشرع الفرنسي في هذا المجال، وتميزت هذه المرحلة بكون القطاع كان مستغلا من طرف شركات أجنبية (أغلبها شركات فرنسية) بلغ عددها آنذاك 270 شركة تأمين[1].

ثانيا: نشاط التأمين في الجزائر بعد الاستقلال:

1. **مرحلة التأسيس (1962-1965):** على الرغم من أن عمليات التأمين بدأت قبل فترة طويلة 1947 وتحكمها القوانين المطبقة في فرنسا، الا أن تاريخ ميلاد التأمين في الجزائر يعود الى عام 1947 فمن هذا التاريخ بالفعل نرى ظهور أنظمة محددة خاصة بالجزائر، تعتبر الاحتياجات التأمينية للجزائريين خلال فترة الاستعمار ضئيلة بالنظر الى دخلهم ووضعهم الاجتماعي والثقافي، ومع ذلك فإن نشاط التأمين الذي كان موجودا فاقتصر تقريبا على الممتلكات والمصابين، كما سيستمر في أعقاب الاستقلال.

[1] فلاق صليحة، حمدي معمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9.

بعد الحصول على الاستقلال، حافظت السلطات العامة في المرحلة الأولى على القواعد الموروثة من الاستعمار في هذا النشاط التأميني الذي يهيمن عليه في فرع الممتلكات والمصابين، خلال هذه المرحلة، كانت عمليات التأمين محكومة بنصوص مستوحات من الفرنسية وكانت معظم الشركات العامة في ذلك الوقت شركات أجنبية (فرنسية بشكل أساسي)، خلال هذه الفترة تم تحويل جزء كبير من التدفقات المالية لشركات التامين، المقابلة لأقساط التامين المستلمة، الى الخارج من خلال إعادة التأمين.

عند الاستقلال أرادت السلطات تنظيم السوق من خلال صياغة نصيين تنظيميين في يونيو 1963: القانون رقم 63/197 والقانون رقم 63/201، اعتبارا من ذلك التاريخ لم تتمكن أي شركة من القيام بعمليات التأمين دون الحصول مسبقا على موافقة وزارة المالية، أدى تطبيق هذه القوانين الى انخفاض عدد الشركات العامة على التراب الوطني، حيث بلغ عددها 17 شركة بينما كان 300 عند الاستقلال[1].

2. مرحلة احتكار الدولة (1966-1988):

تميزت هذه المرحلة بفرض الدولة لوجودها في القطاع، بداية عن طريق تأميم الشركات الأجنبية، التي كانت متواجدة وفق الأمر 66 ص 127 الصادر في 27 ماي 1966، كما شهدت هذه المرحلة عملية تخصيص التأمين حسب الشركات، حيث تم تخصيص تأمين الآلات والعربات ذات المحرك، وأخطار السكن إضافة الى التأمين على الأشخاص، للشركة الوطنية للتأمين SAA، أما الشركة الجزائرية لتأمين النقل CAAT فخصص لها كل أنواع التأمين على النقل البحري والجوي والبري إضافة الى تأمين أخطار القطارات والنقل عبر السكك الحديدية، كما تخصصت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR في التأمين على أخطار البناء وأخطار المسؤولية المدنية، وأخيرا أوكل الى الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR كل عمليات إعادة التأمين[2].

3. فترة إلغاء التخصص ورفع احتكار الدولة للقطاع (1988-1995):

شهدت هذه الفترة بداية الإصلاحات التي مست المؤسسات الاقتصادية العمومية وفتح سوق المنافسة بينهما بالإضافة الى ضرورة أخذ عنصر المردودية بعين الاعتبار داخلها، والشيء نفسه ينطبق على مؤسسات التأمين حيث قررت الدولة سنة 1990م الغاء تخصص المؤسسات من أجل خلق جو من المنافسة بينها، ومن أجل ضمان تنفيذ هذه الإصلاحات تم انشاء منظمة في شكل اتحاد بين شركات التأمين

[1] nour elouda sadi,mouhamed Achouche**,-l'évolution du secteur des assurances en Algérie depuis l'indépendance- laboratoire d'économie et déconomir et développement, université de bejaia

[2] مقدم عبد الإله، قدال زين الدين، **أثر قطاع التأمين على الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، المجلد 31، عدد 02، 2020، ص 794.

والمعروفة بالاتحاد الجزائري لشركات التأمين ومعيدي التأمين في 22 فيفري 1994م والتي تم اعتمادها في 24 أفريل 1994م، وبرغم الغاء مبدأ التخصص في قطاع التامين وفتح سوق المنافسة لم يحقق نشاط التأمين ما كان ينتظر منه حيث بينت تجربة الفترة الممتدة من 1990م تاريخ الغاء مبدأ التخصص الى غاية 1995 ميلادي تاريخ رفع احتكار الدولة لقطاع التأمين أن استقلالية المؤسسات العمومية لتأمين وفتح مجال المنافسة بينها لم تكن كافية كديناميكية تجارية حقيقية، مما دفع بالدولة والوزارة الوصية الى التفكير في اجراء تعديل على القوانين المنظمة لنشاط التأمين فصدر الأمر 07/95 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1995). والذي تضمن تعديلات عميقة لقطاع التأمينات على الصعيد القانوني والتنظيمي حيث تم بموجبه تحرير قطاع التأمين وفتح سوق التأمين للاستثمار الخاص[1].

4. من 1995 الى يومنا هذا:

أهم ما يميز هذه المرحلة هو إلغاء احتكار الدولة لممارسة عمليات التأمين، والذي جسد ذلك هو المرسوم 95-07 الصادر بتاريخ 25 جانفي 1995 المتعلق بنشاط التأمين في الجزائر، حيث قضى في مادته 278 بإلغاء جملة القوانين ذات الصلة بالاحتكار، ولأول مرة يفتح المجال للشركات الخاصة والأجنبية ممارسة عمليات التأمين بالجزائر، كذلك أهم ما جاء به هذا المرسوم هو إنشاء المجلس الوطني للتأمينات "CNA".

كذلك في هذه المرحلة وخلال سنة 2005 جرت أعمال مناقشة مشروع مراجعة الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، أدت هذه الأعمال في فيفري 2006 الى إصدار القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات[2].

في سنة 2009 جاء المرسوم رقم 13-09 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي لشركات التامين ذات الشكل التعاضدي، حيث حدد مواردها، نفقاتها، نفقاتها، كيفية استخراج الفائض والتصرف فيه وإدارة العجز التأميني في حالة حدوثه، والمرسوم رقم 111-09 الخاص بشركات التأمين ذات الأسهم حيث يحدد كيفيات تنظيم صندوق ضمان المؤمن لهم وسيره وكذا شروطه المالية، من خلال تحديد الموارد وتوظيفاتها وكذلك النفقات، والمرسوم التنفيذي رقم 375-09 الذي جاء ليعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 344-95 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين وشركات إعادة التأمين.

[1] فلاق صليحة، حمدي معمر، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2] مصعب بالي، مسعود صديقي، **مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 02، جوان 2016، ص 27.

صدور المرسوم التنفيذي رقم 114-13 المؤرخ في 28 مارس 2013 المتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين والذي عدل فيما بعد بالمرسوم الصادر في 14 ماي 2016، وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 115-13 الصادر في 28 مارس 2013 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 343-95 المتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء (الملاءة المالية)[1].

المطلب الثاني: شركات التأمين الناشطة في الجزائر.

شركات التأمين في الجزائر تقدم خدمات على مجموعة واسعة من المجالات بما في ذلك التأمينات العامة والحياة والتأمين الصحي وغيرها، تعتبر الشركات الرائدة في صناعة التامين في الجزائر مؤسسات معتمدة تعمل بموجب تراخيص من السلطات المختصة، وتسعى هذه الشركات الى تقديم أفضل خدمات التأمين، وهي كالتالي:

أولا: شركات التأمين العامة

- **الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR:**

هي أقدم شركة تأمين في الجزائر، في الواقع تم انشائها بعد الاستقلال في 08 جوان 1963 كصندوق التأمين وإعادة التأمين، كنت مسؤولة عن التنازل القانوني من أجل السماح للدولة الجزائرية بالسيطرة على سوق التأمين، لقد شهدت تطور ملحوظا عام 2005 وذلك بفضل تنفيذ استراتيجية النمو على المدي المتوسط والطويل، بناء على الإدارة المتوافقة مع المتطلبات. وبلغ رقم أعمالها 14.8 مليار دينار سنة 2023[2].

- **الشركة الوطنية للتأمين SAA:** تم إنشاء شركة التأمين الوطنية في 12 ديسمبر 1963 كشركة تأمين عامة في شكل شركة جزائرية مصرية مشتركة (61% للجزائر و39% لمصر)، ثم أصبحت جزائرية 100% بموجب الأمر رقم 66-127، تخصصت في التأمين على قطاع المخاطر البسيطة، زادت رأسمالها الى 35 مليار دج قرار مهم يتوج عدة عقود من النجاح للشركة التي تحتفل هذا العام بمرور 60 عاما[3].

[1] خديجة فروخي، **تطور نشاط التأمين في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الأكاديمية العسكرية لشرشال الرئيس الراحل هواري بومدين-الجزائر-، المجلد 11، العدد 01، ص 179-180.

[2] www.CAAR.dz consulte le 03/05/2023

[3] www.SAA.dz consulte le 03/05/2023

- **الشركة الجزائرية لتأمينات النقل CAAT:** تم إنشاء الشركة في 30 أفريل 1985 كجزء من إعادة هيكلة قطاع التأمين بدأت العمل في جانفي 1986 في سياق تميز باحتكار الدولة لعمليات التأمين وتخصيص الشركات، وبالتالي تمت الموافقة على CAAT للقيام بنشاط فرع واحد، وهو التأمين البحري والجوي والبري، وتتألف الأهداف المسندة الى المؤسسة أساسا مما يلي أهمها[1]:
  - تغطية المخاطر بشكل فعال ضمن نطاق نشاطها.
  - تصريف المدخرات للمساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني.
  - رفع التخصص الذي سمح بتسويق جميع فروع التأمين.

ثانيا: شركات التأمين الخاصة

- **شركة ترست الجزائر Trust Algérie:** هي شركة للتأمين وإعادة التأمين تم انشائها في 25 أكتوبر 1997 مختلطة جزائرية بحرينية قطرية، تساهم فيها البحرين بـ 60%، وقطر بحصة 5%، أما حصة الجزائر فتقتسمها كل من الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بـ 17.5%، الشركة المركزية لإعادة التأمين 17.5% وتم اعتمادها بتاريخ 25 جانفي 1999 برأسمال قدره 1.8 مليار دينار[2].
- **الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR:** في إطار تحرير سوق التأمين وفتح المنافسة أمام الشركات، تم اعتماد وانشاء الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين بموجب المرسوم الوزاري الصادر بتاريخ 05 أوت 1998 لممارسة كل أنشطة التأمين وإعادة التأمين[3].
- **الجزائرية للتأمينات 2A:**

تم الموافقة في 05 أوت 1998 على ممارسة أنشطة التأمين، شركة التأمين الجزائرية هي أول شركة تأمين رأسمالي خاص بنسبة 100% يتم إنشائها في الجزائر، وهي شركة التأمين الوحيدة في السوق الجزائري التي طبقت نظام الجودة الحاصل على شهادة ISO 9001، في عام 2021 تواصل شركة التأمين الجزائرية تحولها من خلال عرض عضويتها رسميا في مجموعة gig، مع تغيير هويتها البصرية في 02 مارس 2021، وتصبح"gig Algeria" بدلا من "2A"[4].

[1] www.CAAT.dz consulte le 03/05/2023
[2] www.trustgroup.net consulte le 03/05/2023
[3] www.laciar.com consulte le 05/05/2023
[4] www.gig.dz consulte le 05/05/2023

- **شركة سلامة للتأمين:** تم اعتماد شركة سلامة للتأمين (البركة والأمان سابقا) بتاريخ 26 مارس 2000 تمارس جميع عمليات التأمين على الممتلكات والحوادث، وهي عبارة عن شركة مساهمة يقدر رأسمالها الاجتماعي بـ 2 مليار دينار، تبلغ استثماراتها الآن 06 مليار دينار من الأصول و3.5 مليار دينار من الاستثمارات المالية، يمكن لشركة سلامة للتأمينات أن تميز نفسها في السوق من خلال الخصائص التالية[1]:

– شركة التأمين "تكافل" الوحيدة في السوق الجزائرية وجزء من مجموعة دولية مدرجة في بورصة دبي (سلامة–اياك)، تتكون محفظتها من 75% تأمين شخصي و25% من تأمين الأعمال والهيئات العامة الأخرى.

– إن التعويض السريع لحاملي وثائق التأمين يمنحها صمعة سيئة ومصداقية كبيرة.

– تقدم لعملائها مجموعة من المنتجات المبتكرة (مساعدة السيارات، تأمين الحماية القانونية، تأمين المسؤولية المدنية للمديرين ومسؤولي الشركات).

- **العامة للتأمينات المتوسطية GAM:** هي شركة تأمين جزائرية تمارس عمليات التأمين ضد الاضرار في السوق الجزائرية، شركة مساهمة لديها رأسمال قدره 2.9 مليار دينار، تمت الموافقة على تأكيدات أمانة عمان الكبرى في 08 يوليو 2001 من قبل وزارة المالية، تم الاستحواذ على GAM Assurances في أغسطس 2007 من قبل مجموعة الاستثمار الامريكية ECP، في 2020 تم الاستحواذ على تأمينات أمانة عمان الكبرى من قبل مجموعة جزائرية كبيرة تعمل في قطاعات مختلفة من النشاط لأكثر من 50 عام[2].
- **شركة Alliance Assurance:** هي شركة تأمين جزائرية مرخصة في 30 جويلية 2005 وتمارس جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، أول شركة خاصة مدرجة في بورصة الجزائر في عام 2011، وهي رائدة وطنية في مجال مساعدة السيارات من خلال شركتها الفرعية ATA لأكثر من 12 عام، بالإضافة الى التأمين على السيارات لديهم مجموعة من المنتجات المختلفة للأفراد والمهنين والشركات مجموعة من الحلول التي تقوم بتوسيعها، لديها خبرة 17 سنة وأكثر من 323 وكالة و800+ من العملاء ولديها أكثر من 1139643 زبون[3].

[1] https://salama-assurances.dz/ consulte le 05/05/2023
[2] www.GAM.dz consulte le 05/05/2023
[3] www.allianceassurance.com.dz consulte le 05/05/2023

ثالثا: شركات التأمين المتخصصة والمؤسسات التعاضدية

- **الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR:** أنشأت بتاريخ 01 أكتوبر 1973 وهي شركة مساهمة مملوكة للدولة الجزائرية، توفر هذه الشركة خدمات إعادة التأمين للفروع البحرية وغير البحرية، تتمتع بشبكة علاقات مع آلاف شركات التأمين الجزائرية والأجنبية بصفة مباشرة وغير مباشرة، بدأت نشاطها قصد تحقيق المهام التالية[1]:
  - المساهمة في تطوير السوق الوطنية لإعادة التأمين.
  - ترقية التعاون الدولي والإقليمي في مجال التأمين.
- **الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX:** تخضع الشركة الجزائرية لضمان الصادرات وضمانها، في جملة أمور للمادة 4 من الأمر 96/06 المؤرخ في 1996/01/10، التي تنص على أن تأمين ائتمانات التصدير يعهد به الى شركة مسؤولة عن التأمين على:
  - حسابها الخاص وتحت سيطرة الدولة والمخاطر التجارية.
  - حساب الدولة وتحت سيطرتها والمخاطر السياسية ومخاطر عدم النقل ومخاطر الكوارث الطبيعية.

تتمثل مهمة الشركة في تشجيع وترويج الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وضمان مبيعات الائتمان لصالح الفاعلين الاقتصاديين الناشطين في السوق الوطنية، هي شركة مساهمة برأسمال قدره 3 مليار دج مقسمة بالتساوي بين (CAAT، BEA، BDL، CCR، CAAR، SAA، BNA، CPA ، CNMA)[2].

- **شركة ضمان القرض العقاري SGCI:** شركة اقتصادية عامة وهي شركة مساهمة برأسمال قدره 3 مليار دج، والخزينة العامة هي المساهم الأكبر فيها الى جانب البنوك العامة وشركات التامين، تم انشاؤها في 05 أكتوبر 1997 لتأمين البنوك والمؤسسات المالية في نشاطها الائتماني العقاري وبالتالي المساهمة في تطوير سوق الائتمان العقاري في الجزائر[3].
- **شركة تأمين المحروقات CASH:** هي شركة ذات أسهم برؤوس أموال عمومية أنشأت بتاريخ 04 أكتوبر 1999، لممارسة مختلف فروع التأمين، وتغير ذلك ليقتصر على منتجات التأمين على

[1] www.CCR.dz consulte le 05/05/2023
[2] www.cagex.dz consulte le 07/05/2023
[3] www.sgci.dz consulte le 07/05/2023

الاضرار، وتوزيع المنتجات بعد صدور القانون 04/06 المتمم للأمر 07/95، برأسمال قدره 1.5 مليار دج موزعة على النحو التالي[1]:

- سوناطراك 50%.
- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بـ 33%.
- الشركة المركزية لإعادة التأمين بـ 17%.

- **المؤسسات التعاضدية:**

يوجد تعاونيتين في السوق الجزائرية هما:

- ✓ **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA:** تم اعتمادها بتاريخ 02 ديسمبر 1972 وقد اهتم آنذاك بانشغالات الفلاحين التأمينية والمشاكل التي كانت تواجههم منها (البرد، الحريق، التأمين الشامل على الماشية، التأمين الشامل على النخيل والتمور والتأمين على أجسام سفن الصيد والاستغلال الفلاحي)[2].
- ✓ **التعاضدية الفلاحية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC:** تم إنشاء التعاضدية الجزائرية للتأمين على العاملين في مجال التعليم والثقافة بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 29 ديسمبر 1964، ومنذ ذلك التاريخ تولت شركة "ماتيك" مسؤولية تطوير قطاع التأمين الجزائري من خلال وضع معايير عالمية وإنشاء منتجات جديدة لغرض رضا العملاء[3].

المطلب الثالث: الهيئات المشرفة على التأمين في الجزائر

تعتبر الهيئات المشرفة على التأمين في الجزائر جزءا أساسيا من النظام التأميني في البلاد، وهي تهدف الى حماية حقوق المستفيدين وتوفير الحماية المالية لهم في حالة الحوادث المفاجئة والمخاطر المتعلقة بالحياة والأموال.

- **المجلس الوطني للتأمين CNA:** ينظم المجلس الوطني للتأمين الذي وضع تحت إشراف وزارة المالية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-339 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتعلق بصلاحيات

[1] نبيل قبلي، **دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين-دراسة حالة-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في محاسبة، مالية بنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص 193.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص 192.

[3] https://dz.linkedin.com/company/maatec-ain-oussera consulte le 09/05/2023

المجلس الوطني للتأمين وتكوينه، وتنظيمه، وعمله المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 07-137 المؤرخ في 19 ماي 2007، ومن مهامه الرئيسية[1]:

- تطوير وتنفيذ المشاريع الدراسية في مجال الوقاية من مخاطر التأمين وإدارتها (الصناعية، المنزلية، حوادث الطرق، المخاطر الالكترونية، الكوارث الطبيعية، والتي من صنع الانسان، والمخاطر المهنية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر الناشئة... إلخ).
- بدء واقتراح التوصيات وسبل التفكير لصالح قطاع التأمين، بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بالوقاية من المخاطر وإدارتها، من أجل تقليل الآثار المالية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- المشاركة في إجراءات التوعية مع الجهات الفاعلة في السوق والسلطات العامة، والعمل على تطوير وتعزيز الوقاية من المخاطر.
- تطوير أدوات لتعزيز الوقاية والترويج لها بهدف الحد من المخاطر من خلال احترام معايير الوقاية.
- تشجيع نشر الثقافة التأمينية بشكل عام والوقاية من المخاطر بشكل عام.

- **اتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين URA:** هو اتحاد مهني تم إنشاؤه في عام 1995، تم تشكيله وإدارته وفقا لأحكام القانون ولاسيما الأمر رقم 95/07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمين المعدل والمكمل بالقانون رقم 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمصادق عليه من قبل وزارة المالية بموجب القرار رقم 001 تاريخ 06 جانفي 2014، يقع المقر الرئيسي للاتحاد في الجزائر ويمارس نشاطه في جميع أنحاء التراب الوطني، يجمع الاتحاد الجزائري لشركات التأمين بين شركات التأمين وإعادة التأمين وكذلك فروع الشركات الأجنبية التي تمارس التأمين وإعادة التأمين، أي وضع قانوني وفقا للتشريعات السارية، ويخضع هذه الاتحاد لمسؤولية رئيس يتم انتخابه لمدة أربع سنوات من قبل الجمعية العمومية بمساعدة نائبيه، والغرض منها[2]:

- الدفاع عن المصالح الجماعية لأعضائها وتمثيلها أمام الغير والسلطات العامة.
- تزويد أعضائها بإطار عمل للتشاور والمناقشة حول جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك.
- تزويد أعضائها بالمساعدة والخبرة في أي حل للمشاكل الفنية والقانونية أو المالية المتعلقة بتحليل وإدارة ونقل المخاطر في إعادة التامين والتأمين المشترك.
- لاشتراك القدرات الكامنة لأعضاء الاتحاد في الجهد الجماعي لتحفيز النمو والأداء في منطق استراتيجية تنمية السوق ومساهمتها في الاستقرار الاقتصادي وتشكيل الادخار.

[1] www.CNA.dz consulte le 07/05/2023
[2] www.URA.dz consulte le 09/05/2023

- **صندوق الضمان السيارات FGA:** تنص المادة الأولى والثانية من المرسوم التنفيذي 04/103 المؤرخ في 05 أفريل 2004 على إنشاء مؤسسة عمومية تسمى صندوق ضمان السيارات، تحت وصاية الوزير المكلف بالمالية، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مهمته تحمل كل أو جزء من التعويضات الممنوحة الى ضحايا حوادث مرور السيارات أو ذوي حقوقهم، كما تنص المادة 04 من ذات المرسوم على ما يلي:" يتولى الصندوق مهمة تحمل كل أو جزء ممن التعويضات الممنوحة الى ضحايا الحوادث الجسمانية أو ذوي حقوقهم التي تسبب في وقوعها عربات برية ذات محرك وفي حالة ما اذا ضل المسؤول عن الأضرار مجهولا أو مسقوطا عنه الضمان أو كانت تغطيته غير كافية أو غير مؤمن وتبين أنه غير قادر على الوفاء جزئيا أو كليا"[1].
- **صندوق ضمان المؤمن لهم:** تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 111/09 المؤرخ في 07 أفريل 2009، ويتكفل الصندوق في حدود الأموال المتوفرة بكل أو جزء من الديون الناتجة عن عقود التأمين للشركة في حالة العجز، أو إذا ما أصبحت أصول هذه الشركة غير كافية، ويتدخل الصندوق بناء على تبليغ من لجنة الإشراف والرقابة بعد تقرير معلل يقدمه الوكيل المتصرف القضائي يثبت عدم كفاية أصول الشركة العاجزة ويقدم هذه التعويض في حدود 06 أشهر من تاريخ إيداع الكشف الخاص بديون الشركة للمؤمن لهم وللمستفيدين من عقود التأمين أو ذوي حقوقهم[2].

وتم اسناد تسيير الصندوق الى صندوق ضمان السيارات، وتتكون لجنة تعويض المؤمن لهم من:

- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية، رئيسا.
- ممثل عن الهيكل المكلف بالتأمينات في وزارة المالية، عضوا.
- ممثلان عن جمعية شركات التأمين وإعادة التأمين، ممثلان.

ويتولى المدير العام لصندوق ضمان السيارات أمانة اللجنة، وتحدد القائمة الإسمية لأعضاء اللجنة بقرار من الوزير المكلف بالمالية.

وتضمن المادة 12 من المرسوم التنفيذي 111/09 مهام هذه اللجنة والتي نلخصها فيما يلي:

[1] www.FGA.dz consulte le 09/05/2023

[2] المرسوم التنفيذي رقم 09-111 المؤرخ في 07 أفريل 2009 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 21 بتاريخ 08 أفريل 2009، المحدد لآليات تنظيم وتسيير وكذا الشروط المالية لصندوق ضمان التأمينات.

- فحص ملفات التعويض.
- اقتراح على الوزير المكلف بالمالية مستويات التعويض.
- إبداء الرأي في كل ما يتعلق بتسيير الصندوق.

- **المكتب المتخصص في التسعير BST:** تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 257/09 المؤرخ في 11 أوت 2009، ويرأس هذا المكتب ممثل عن الوزير المكلف بالمالية ويتكون من[1]:

- ممثل عن وزارة التجارة.
- ممثلان عن جمعية شركات التأمين وإعادة التأمين.
- خبير تأمينات يعينه الوزير المكلف بالمالية.

ويعين أعضاء المكتب بقرار من وزير المالية بناء على اقتراح من السلطة التي ينتمون اليها لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد.

- **لجنة الاشراف على التأمينات CSA:** تم استحداث لجنة الاشراف والرقابة بموجب المادة 209 من الأمر 07/95 المعدل والمتمم بالقانون 04/06 المتعلق بالتأمينات بجانب وزارة المالية، والمؤرخ في 2006/02/20 إذ نصت المادة 209 المعدلة على ما يلي:<< تنشأ لجنة الإشراف على التأمينات التي تتصرف كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية>>[2].

وتهدف هذه اللجنة الى ما يلي:

- حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين بالسهر على شرعية عمليات التأمين وعلى يسار شركات التأمين أيضا.
- ترقية وتطوير السوق الوطنية للتأمين قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

أما عن تركيبة اللجنة تنص المادة 209 مكرر على أن لجنة الاشراف على التأمينات تتكون من خمسة أعضاء من بينهم:

- رئيس اللجنة يعين بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية.
- قاضيين تقترحهما المحكمة العليا، ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.
- خبير في ميدان التأمينات يقترحه الوزير المكلف بالمالية.

[1] المرسوم رقم 09-257 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة بتاريخ 16 أوت 2009 المتعلق بتموين وتنظيم ومهام المكتب المختص في التسعير.

[2] حيتالة معمر، **لجنة الإشراف على التأمينات**، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، جامعة مستغانم، العدد السادس، 2012، ص 211.

ومن بين الصلاحيات الممنوحة للجنة الاشراف على التأمينات[1]:

- الاشراف والرقابة: وهي أن تتصرف لجنة الاشراف على التأمينات كإدارة رقابة على المتعاملين في قطاع التأمينات، ولهذا منحت لها صلاحيات عديدة ومتعددة ولم يخرج من نطاق صلاحيتها الا ما احتفظ به الوزير المكلف بالمالية.
- الإجراءات الاحترازية والعقوبات: إن فعالية عمليات الرقابة والاشراف التي تقوم بها اللجنة، تفرض أن تمنح اللجنة أدوات تمكنها من فرض هذه الإجراءات على المتعاملين الاقتصاديين وأيضا سلطة عقاب للمخالفين للأحكام التشريعية والتنظيمية.

[1] نفس المرجع أعلاه، ص 217-221.

المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية

يتضمن هذا المبحث مجموعة من الاختبارات المهمة لمدى مصداقية وثبات الاستبيان، وهذا بغية إعطاء نوع من الثقة في أداة الدراسة الميدانية، إضافة الى معرفة طبيعة توزيع بيانات العينة لما له من أهمية في اجراء الاختبارات الإحصائية، كما نتطرق الى خصائص افراد العينة لأجل توضيح الجهة المستهدفة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة

يتناول هذا المطلب عرض للطريقة المتبعة في هذه الدراسة، من خلال التعرف على مجتمع الدراسة والمتمثل في عينة من شركات التأمين الناشطة في سوق التأمين بالجزائر، وأهم مصادر البيانات بالإضافة الى أدوات جمع هذه البيانات.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

للإجابة على التساؤلات السابقة وبالنظر الى طبيعة الموضوع الذي يعالج دور آليات الحوكمة في تفعيل أداء شركات التأمين، وبالنظر كذلك الى مستويات الموظفين في هذه الوكالات، شملت الدراسة عينة من الرؤساء والمرؤوسين.

تم توزيع (33 استبيان) على مجموعة من موظفي هذه الوكالات، كان المسترجع منها (33 استبيان)، وبذلك يصبح العدد القابل للتحليل والاستخدام هو (33 استبيان)، والذي يمثل العينة النهائية.

جدول رقم (01): الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المفقودة والمهملة	عدد الاستمارات الملغاة	عدد الاستمارات الصالحة
33	**00**	**00**	**33**

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الاستبيان

ثانيا: بيانات الدراسة وطرق جمعها

1-بيانات الدراسة:

تم الاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتتمثل فيما يلي:

أ-البيانات الأولية: وتتمثل في البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية، حيث اعتمدنا في جمعها على الاستبيان الذي يتضمن مجموعة من الأسئلة التي تم صياغتها بهدف الحصول على معلومات تصف الحقيقة، وقد قسمت هذه الأسئلة الى محورين حسب فرضيات الدراسة، ومن ثم قمنا بتوزيع الاستبيان على مجموعة من موظفي عينة من وكالات التأمين محل الدراسة.

ب-البيانات الثانوية: وهي تمثل الجانب النظري من الدراسة، حيث حاولنا حسب استطاعتنا وما توفرت لدينا من وسائل وأدوات، القيام بعملية مسح للدراسات السابقة، ومراجعة الأدبيات المنشورة حول أهمية ودور تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين، باستخدام كتب، مجلات، انترنت، مقالات، ورسائل جامعية وكذلك دراسة مجموعة من الإصدارات والمنشورات للمنظمات والهيئات المهتمة بحوكمة الشركات.

2-أدوات جمع البيانات: تم الاعتماد في جمع البيانات على الاستبيان، وقد صمم وفقا لذلك بطريقة مبسطة واحتوى على أسئلة واضحة وسهلة، كما أن الإجابة على الأسئلة كانت وفق منهاج الإجابات المغلقة وهذا من أجل تسهيل عملية تحليل النتائج، والملحق رقم (01) يوضح نموذج الاستبيان.

3-تصميم الاستبيان:

تم جمع البيانات الأولية اللازمة للدراسة من خلال تصميم استبيان يتكون من 30 سؤال موجه الى الموظفين، قصد الوقوف على آرائهم في أهمية تطبيق آليات الحوكمة في تفعيل أداء شركات التأمين، وعليه كانت عبارات الاستبيان موزعة كالآتي:

أ-القسم الأول: ويتضمن 04 أسئلة تتعلق بالجنس، العمر، المستوى التعليمي، والوظيفة المشغولة.

ب-القسم الثاني: ويتضمن 30 سؤالا تعكس مدى تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين ودورها في تعزيز أداء هذه الأخيرة وزعت كالتالي:

- **المحور الأول:** يتضمن 22 سؤالا تتعلق بواقع تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين في عينات الدراسة.

- **المحور الثاني:** يتضمن 08 أسئلة تتعلق بتعزيز أداء شركات التأمين في وكالات التأمين في عينات الدراسة.

وقد تم قياس آراء الموظفين من خلال سلم "ليكرت" المكون من خمس خيارات للإجابة، يعبر عنها من خلال الأرقام من 1 الى 5 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يوضح درجة الموافقة

الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما

المصدر: من إعداد الطلبة

ثالثا: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

1-**المتغير المستقل:** ويتمثل في آليات وأبعاد حوكمة الشركات المطبقة في شركات التأمين.

2-المتغير التابع: ويتمثل في أداء شركات التأمين.

المطلب الثاني: الأدوات والإجراءات المتبعة

أولا: المعالجة الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها قمنا باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1-اختبار ألفا كرومباخ: للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.

2-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: من أجل معرفة أهمية النسبية لمتغيرات الدراسة وقد تم تحديد مستويات الأهمية النسبية وفقا لمقياس ليكرت.

3-تحليل الانحدار الخطي البسيط، وAnova.

الجدول رقم (03): مقياس ليكرت.

خيارات الاجابة	الرقم	المتوسط المرجح	درجة الموافقة
غير موافق تماما	01	من 1 الى 1.79	ضعيفة جدا
غير موافق	02	1.80 الى 2.59	ضعيفة
محايد	03	2.60 الى 3.39	متوسطة
موافق	04	3.40 الى 4.19	عالية
موافق بشدة	05	4.20 الى 5	عالية جدا

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS v25

ثانيا: ثبات وصدق الاستبيان:

1-ثبات الاستبيان: يقصد بثبات الاستبيان أنه يعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى، أن ثبات الاستبيان، يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان، وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات، خلال فترة زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ والجدول رقم (03) يمثل معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان:

جدول رقم (04): قيمة المعامل Cronbach's Alpha

عدد العبارات	الفا كرونباخ
30	0.660

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على آراء العينة وتحليل برنامج SPSS v25

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل ثبات جميع فقرات الاستبيان بشكل عام 66% وهذا ما يدل على أنها قيمة جيدة لثبات الاستبيان ومناسبة ومقبولة لأغراض التحليل والدراسة لأنها أكبر من الحد الأدنى 60%.

المطلب الثالث: التحليل الاحصائي لخصائص العينة

الفرع الأول: تحليل البيانات الوصفية:

1-توزيع مفردات العينة حسب الجنس:

يبين الجدول رقم () التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف جنسهم بين ذكور واناث وهذا على النحو التالي:

جدول رقم (05): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الذكور		الإناث	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
20	%60.6	13	%39.4

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات SPSS v25

من خلال الجدول نستخلص الشكل التالي:

الشكل رقم (01): توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

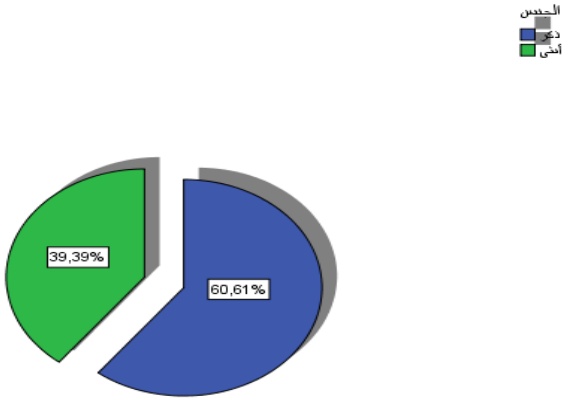

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS v25

من خلال الجدول أعلاه يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس (ذكر، أنثى) حيث احتلت نسبة الذكور 66.6% بما يعادل 20 فرد أكبر نسبة مقارنة بالنسبة للإناث والتي تساوي 39.4% بما يعادل 13 فرد.

2-توزيع مفردات العينة حسب العمر:

يبين الجدول رقم () التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف أعمارهم وهذا على النحو التالي:

الجدول رقم (06): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

من18 إلى 25 سنة		من 26 إلى 30 سنة		من 31 إلى 40 سنة		أكبر من 41 سنة	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
01	%03	13	%39.4	13	% 39.4	06	%18.2

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v25

من خلال الجدول نستخلص الشكل التالي:

الشكل رقم (02): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

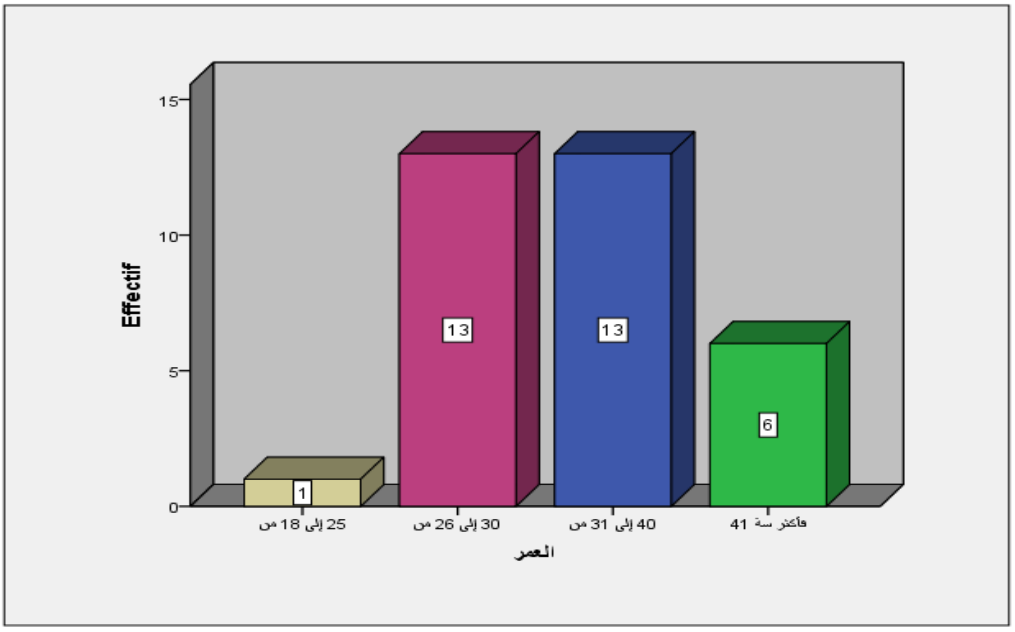

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات SPSS v25

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن أغلب المستجوبين أعمارهم بين من 26 إلى 30 سنة أي بنسبة 39.4% بما يعادل 13 فرد وأيضا بين 31 إلى 40 سنة أي بنسبة 39.4% وهم أعلى نسبة، في حين تأتي الفئة السنية الأكثر من 41 سنة في المرتبة الثانية بنسبة 18.2% بما يعادل 06 أفراد، أما نسبة المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 إلى 25 سنة فتأتي ثالثا بنسبة 03% بما يعادل فردا واحدا.

3-توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي:

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة وفق المستوى التعليمي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

ليسانس		ماستر		دراسات عليا		شهادة مهنية	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
11	%33.3	11	%33.3	04	%12.1	07	21.2

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات SPSS v25

من خلال الجدول نستخلص الشكل التالي:

الشكل رقم (03): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.

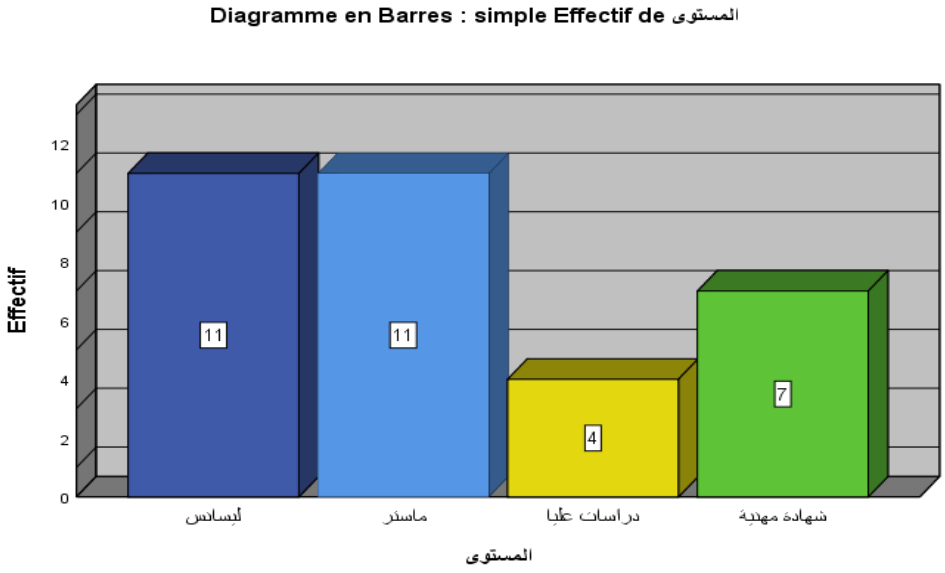

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات SPSS v25

من خلال الجدول رقم (07) يتضح لنا أن معظم أفراد العينة المدروسة مثقفون، حيث بلغت نسبة كل من الليسانس والماستر 33.3% بما يعادل 11 فردا لكل منهما لأن النسبة الأكبر من العينة من الشباب الذين عادة ما يتلقون تعليما جامعيا، في حين بلغت نسبة ذوي الشهادة المهنية 21.2% بما يعادل 07 أفراد، وأخيرا نسبة الدراسات العليا فبلغت 12.1% بما يعادل 04 أفرد.

4-توزيع مفردات العينة حسب الوظيفة الحالية:

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة وفق الوظيفة الحالية كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

رئيس وكالة		عون إدارة	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
10	%30.3	23	%69.7

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات SPSS v25

من خلال الجدول نستخلص الشكل التالي:

الشكل رقم(04) : توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية:

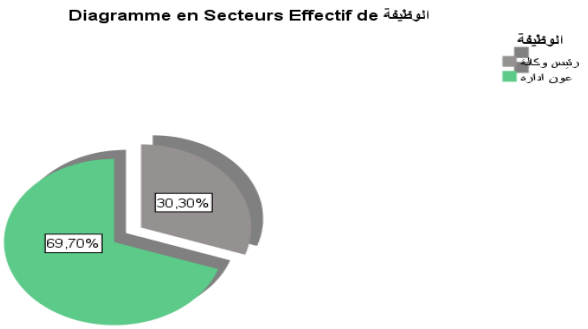

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS v25

من خلال الجدول رقم يتضح لنا أن النسبة الأكبر من العينة وظيفتها الحالية عون إدارة وتساوي نسبة 69.7% بما يعادل 23 فردا، وهذا راجع أن النسبة الكبيرة من عينة الدراسة كانت أعوان إدارة، أما المرتبة الثانية رئيس وكالة بنسبة 30.3% بما يعادل 10 أفراد.

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة الميدانية

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل النتائج واختبار صحة فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: تحليل النتائج

سنحاول معرفة الآراء واتجاهات افراد العينة من خلال تحليل أبعاد المحاور.

تحليل الآراء لفقرات المحور الأول: وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تحليل آراء فقرات أبعاد المحور الأول

الرقم	العبارة	وسيط حسابي	انحراف معياري	مستوى القبول	الترتيب
01	يساهم مجلس الإدارة على ارساء المعاملة العادلة من حيث الإفصاح عن المعلومات لكل الطاقم المكون للشركة (وكيل، وسيط).	4.0303	0.63663	موافق جدا	3
02	مجلس الإدارة مسؤول عن تعيين رئيس الوكالة ويتم ذلك وفق مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم.	4.3939	0.60927	موافق جدا	1
03	يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف والاستراتيجية للوكالة.	3.7576	0.83030	موافق	4
04	يقوم مجلس الإدارة بمراقبة مختلف الإجراءات التنفيذية ومكافآت (الوكلاء، الوسطاء).	4.2727	0.51676	موافق بشدة	2
	نتائج البعد الأول: دور مجلس الإدارة	4.1136	0.45540	موافق	1
01	تمثل هيئات الاشراف والرقابة دعامة للملاءة المالية في وكالتكم.	3.6970	0.88335	محايد	6
02	تمارس الشركة سلطات الرقابة على أنشطة الوكالة بكل استقلالية ونزاهة.	4.1818	0.58387	موافق	1

03	استقلال المدقق الداخلي عند أداء الوظيفة من خلال تحديد نطاق أو مجال عمله أو تدخله.	3.8182	0.91701	موافق	5
04	تقوم لجنة الرقابة بمراقبة مدى احترام الإدارة لحجم المؤونات التقنية للأخطار المخصصة لها.	3.9091	0.87905	موافق	3
05	يتمتع المراجع الخارجي بالسلطة المخولة له بطلب كل التفاصيل والمستندات المتعلقة بتسجيل أي عملية.	3.9394	0.70442	موافق	2
06	يتضمن التقرير الذي يقدمه المدقق الخارجي ملاحظات عند مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وكالتكم واحترام المعايير المحاسبية.	3.8788	0.69631	موافق	4
	نتائج البعد الثاني: الرقابة	3.9040	0.44102	موافق	2
01	تقوم الوكالة بالإفصاح عن حجم المؤونات التقنية وآليات استغلالها.	3.8788	1.19262	موافق	1
02	يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمشاركين في الشركة منهم الوكلاء والوسطاء.	3.0606	1.08799	محايد	4
03	يتم الإفصاح عن المزايا التي يتمتع بها الوكيل والوسيط.	3.6061	0.70442	موافق	3
04	يتم الإفصاح عن مدى احترام الوكالة لمبادئ الحوكمة.	3.7879	0.85723	موافق	2
	نتائج البعد الثالث: الإفصاح والشفافية	3.5833	0.66045	موافق	5
01	يخضع المدقق الداخلي للمساءلة من قبل مجلس الإدارة عن فحوى التقرير الذي يقدمه.	3.8788	0.64988	موافق	1
02	يخضع المدقق الخارجي للمساءلة من قبل جمعية المساهمين	3.2121	0.89294	محايد	4
03	يخضع موظفي الوكالة للمساءلة من قبل الإدارة العليا عن ظروف العمل.	3.6970	0.88335	موافق	2

04	يخضع الوكيل والوسيط للمساءلة من قبل المساهمين في الاجتماعات الدورية التي تقيمها الهيئة العامة.	3.6061	0.78817	موافق	3
	نتائج البعد الرابع: المساءلة	3.5985	0.40475	موافق	4
01	تقوم الشركة بإصدار ميثاق أخلاقيات العمل ويمكنها تعديله وفق لظروف واحتياجات العمل الخاصة.	3.6364	0.78335	موافق	3
02	تتماشى اللوائح القانونية والتنظيمية لوكالتكم مع متطلبات الحوكمة	4.0000	0.61237	موافق	2
03	تقوم وكالتكم بتوزيع الميثاق على الموظفين وتزويدهم بالتدريب اللازم عند الضرورة من أجل ضمان تطبيق بنوده بالشكل الأمثل.	3.5758	1.17341	موافق	4
04	تسهر وكالتكم على ضمان تطبيق ميثاق الأخلاقيات وإلزام جميع موظفي الوكالة به.	4.2727	0.45227	موافق بشدة	1
	نتائج البعد الخامس: العدالة	3.8712	0.51205	موافق	3
	واقع تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية	3.8141	0.29410	موافق	

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات SPSS v25

- **تحليل أبعاد المحور الأول:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن البعد رقم واحد هو الأول من حيث الأهمية حيث يتفقون عليه بشدة أفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي 4.11 وبتجانس كبير حيث بلغ الانحراف المعياري 0.455 وأما الاتجاه العام لهذا البعد فكان حول موافق بشدة بمتوسط حسابي 3.81 وانحراف معياري 0.294، مما بعكس التجانس الكبير للإجابات حول عبارات هذه البعد، ونستطيع القول ان أفراد العينة يوافقون بشدة على أن وكالات التأمين تطبق مبادئ وآليات الحوكمة، وخاصة دور مجلس الإدارة.

تحليل آراء المحور الثاني: وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تحليل آراء فقرات المحور الثاني

الرقم	العبارة	وسيط حسابي	انحراف معياري	مستوى القبول	الترتيب
01	ضمان وتأكيد مصداقية حسابات الوكالة ونظام الإبلاغ المالي.	4.4848	0.50752	موافق بشدة	1
02	هناك مراجعة مستقلة ونظم فعالة للرقابة.	4.3939	0.70442	موافق بشدة	2
03	تقوم وكالتكم بالإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية وأهداف الوكالة.	3.8788	0.78093	موافق	5
04	هناك تحسن في الأداء التأميني وزيادة حصتها السوقية.	3.8788	0.89294	موافق	5
05	إتاحة الفرصة لرؤساء الوكالات وتمكينهم من المشاركة في القرارات المتعلقة بالشركة.	3.5758	0.86712	موافق	7
06	هناك قدرة على إدارة الأخطار المحيطة بوكالة التأمين.	3.6061	0.89928	موافق	6
07	تحفز الشركة الوكالات ورؤسائها لتحقيق نجاحات في أنشطتهم (تحفيز معنوي ومادي).	3.9091	0.87905	موافق	4
08	توزيع الامتيازات بعدالة بين الوكالات وتطبيق نفس الإجراءات التنفيذية والقانونية.	3.9394	0.93339	موافق	3
	تعزيز أداء شركات التأمين	3.9583	0.42466	موافق	

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات SPSS v25

- **تحليل عبارات المحور الثاني:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن العبارة رقم 01 هي الأولى من حيث الأهمية حيث يتفقون عليها بشدة أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي 4.48 وبتجانس كبير حيث بلغ الانحراف المعياري 0.507 وأما الاتجاه العام لهذا المحور كان حول موافق بشدة بمتوسط حسابي 3.95، وانحراف معياري قدره 0.424، مما يعكس التجانس الكبير للإجابات حول عبارات هذا المحور ونستطيع القول إن أفراد العينة يوافقون بشدة على أن ضمان وتأكيد مصداقية حسابات الوكالة ونظام الإبلاغ المالي يعزز أداء شركات التأمين.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

1-اختبار الفرضية الأولى: وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (11): تحليل نتائج الانحدار البسيط لبعد دور مجلس الإدارة والمحور الثاني

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد R-Deux	معامل التحديد المصحح	الأخطاء التقديرية
1	0.404	0.163	0.136	0.39468

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات البرنامج SPSS v25

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط يقدر بـ 0.404 وهو ما يؤكد وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة نسبيا بين محور تعزيز أداء شركات التأمين وبعد دور مجلس الإدارة، كما أن معامل التحديد بلغ 0.163 وهذا يعني أن دور مجلس الإدارة يفسر ما مقداره 16.3% من التغيرات التي تحدث في تعزيز أداء شركات التأمين في عينة الدراسة والباقي 83.7% يرجع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (12): تحليل نتائج التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	0.942	1	0.942	6.046	0.020
الخطأ	4.829	31	0.156		
المجموع الكلي	5.771	32			

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات البرنامج SPSS v25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الأولى، حيث نلاحظ من تحليل التباين"ANOVA" أن قيمة مستوى الدلالة (sig=0.02) وهي أقل من مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية جودة وصلاحية النموذج.

الجدول رقم (13): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لبعد دور مجلس الإدارة

النموذج	المعاملات الغير معيارية		المعاملات المعيارية	t	Sig
	معاملات المتغيرات	الخطأ المعياري	Beta		
الثابت	2.409	0.634		3.799	0.001
دور مجلس الادارة	0.377	0.153	0.404	2.459	0.020

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات البرنامج SPSS v25

β_0=2.409 ويفسر ذلك أن تعزيز أداء شركات التأمين (المتغير التابع) تكون قيمته 2.409 في حالة عدم وجود دور مجلس الإدارة (المتغير المستقل).

β_1=0.377 وتشير هذه القيمة الى ميل الانحدار أي أن كلما زاد مستوى دور مجلس الإدارة في وكالات التأمين عينة الدراسة بدرجة (1) يؤدي ذلك الى تعزيز أداء شركات التأمين بقيمة (0.377).

ومنه تكون معادلة الانحدار المقدرة لهذا النموذج كالتالي: $\hat{y} = 2.409 + 0.377X$

كما يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة المعنوي (sig= 0.02) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05)، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل H_1، وهذا يعني صحة وقبول الفرضية الفرعية الأولى القائلة يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية، دور مجلس الإدارة في تعزيز أداء شركات التأمين لعينة الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05).

2-اختبار الفرضية الثانية: وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (14): تحليل نتائج الانحدار البسيط لبعد الرقابة والمحور الثاني

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد R-Deux	معامل التحديد المصحح	الأخطاء التقديرية
1	0.402	0.162	0.135	0.39504

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v25

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط يقدر بـ 0.402 وهو ما يؤكد وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة نسبيا بين محور تعزيز أداء شركات التأمين وبعد الرقابة، كما أن معامل التحديد بلغ 0.162 وهذا

يعني أن بعد الرقابة يفسر ما مقداره 16.2% من التغيرات التي تحدث في تعزيز أداء شركات التأمين في عينة الدراسة والباقي 83.8% يرجع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (15): تحليل نتائج التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	0.933	1	0.933	5.978	0.020
الخطأ	4.838	31	0.156		
المجموع الكلي	5.771	32			

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات البرنامج SPSS v25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الثانية، حيث نلاحظ من تحليل التباين"ANOVA" أن قيمة مستوى الدلالة (sig=0.02) وهي أقل من مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية جودة وصلاحية النموذج.

الجدول رقم (16): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لبعد الرقابة

النموذج	المعاملات الغير معيارية		المعاملات المعيارية	t	sig
	معاملات المتغيرات	الخطأ المعياري	Beta		
الثابت	2.447	0.622		3.934	0.000
الرقابة	0.387	0.158	0.402	2.445	0.020

المصدر: من عداد الطلبة اعتمادا على مخرجات SPSS v25

β_0=2.447 ويفسر ذلك أن تعزيز أداء شركات التأمين (المتغير التابع) تكون قيمته 2.447في حالة عدم وجود الرقابة (المتغير المستقل).

β_1=0.387 وتشير هذه القيمة الى ميل الانحدار أي أن كلما زاد مستوى الرقابة في وكالات التأمين عينة الدراسة بدرجة (1) يؤدي ذلك الى تعزيز أداء شركات التأمين بقيمة (0.387). ومنه تكون معادلة الانحدار المقدرة لهذا النموذج كالتالي: $\hat{y} = 2.447 + 0.387X$

كما يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة المعنوية (sig= 0.02) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05)، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل H_1، وهذا يعني صحة وقبول الفرضية الفرعية الثانية القائلة يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية، للرقابة في تعزيز أداء شركات التأمين لعينة الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05).

3-اختبار الفرضية الثالثة: وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (17): تحليل نتائج الانحدار البسيط لبعد الإفصاح والشفافية والمحور الثاني

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد R-Deux	معامل التحديد المصحح	الأخطاء التقديرية
1	0.218	0.048	0.017	0.42106

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات البرنامج SPSS v25

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط يقدر بـ 0.218 وهو ما يؤكد وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة نسبيا بين محور تعزيز أداء شركات التأمين وبعد الشفافية والافصاح، كما أن معامل التحديد بلغ 0.048 وهذا يعني أن بعد الإفصاح والشفافية يفسر ما مقداره 4.8% من التغيرات التي تحدث في تعزيز أداء شركات التأمين في عينة الدراسة والباقي 95.2% يرجع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (18): تحليل نتائج التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	0.275	1	0.275	1.550	0.223
الخطأ	5.496	31	0.177		
المجموع الكلي	5.771	32			

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات البرنامج SPSS v25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج غير صالح لاختبار الفرضية الثالثة، حيث نلاحظ من تحليل التباين"ANOVA" أن قيمة مستوى الدلالة (sig=0.223) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية جودة وصلاحية النموذج للدراسة.

الجدول رقم (19): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لبعد الإفصاح والشفافية

النموذج	المعاملات الغير معيارية		المعاملات المعيارية	t	sig
	معاملات المتغيرات	الخطأ المعياري	Beta		
الثابت	3.456	0.410		8.419	0.000
الإفصاح والشفافية	0.140	0.113	0.218	1.245	0.223

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات البرنامج SPSS v25

β_0=3.456 ويفسر ذلك أن تعزيز أداء شركات التأمين (المتغير التابع) تكون قيمته 3.456في حالة عدم وجود الإفصاح والشفافية (المتغير المستقل).

β_1=0.140 وتشير هذه القيمة الى ميل الانحدار أي أن كلما زاد مستوى الإفصاح والشفافية في وكالات التأمين عينة الدراسة بدرجة (1) يؤدي ذلك الى تعزيز أداء شركات التأمين بقيمة (0.140).

ومنه تكون معادلة الانحدار المقدرة لهذا النموذج كالتالي: $\hat{y} = 3.456 + 0.140X$

كما يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة المعنوية (sig= 0.223) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05)، وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض H_1، وهذا يعني عدم صحة وقبول الفرضية الفرعية الثالثة القائلة يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية، للشفافية والافصاح في تعزيز أداء شركات التأمين لعينة الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05).

4-اختبار الفرضية الرابعة: وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (20): تحليل نتائج الانحدار البسيط لبعد المساءلة والمحور الثاني

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد R-Deux	معامل التحديد المصحح	الأخطاء التقديرية
1	0.144	0.021	-0.011	0.42697

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات البرنامج SPSS v25

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط يقدر بـ 0.144 وهو ما يؤكد وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة نسبيا بين محور تعزيز أداء شركات التأمين وبعد المساءلة، كما أن معامل التحديد بلغ 0.021 وهذا يعني أن بعد المساءلة يفسر ما مقداره 2.1% من التغيرات التي تحدث في تعزيز أداء شركات التأمين في عينة الدراسة والباقي 97.9% يرجع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (21): تحليل نتائج التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	0.120	1	0.120	0.656	0.424
الخطأ	5.651	31	0.182		
المجموع الكلي	5.771	32			

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات البرنامج SPSS v25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج غير صالح لاختبار الفرضية الرابعة، حيث نلاحظ من تحليل التباين"ANOVA" أن قيمة مستوى الدلالة (sig=0.424) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية جودة وصلاحية النموذج للدراسة.

الجدول رقم (22): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لبعد المساءلة

النموذج	المعاملات الغير معيارية		المعاملات المعيارية	t	sig
	معاملات المتغيرات	الخطأ المعياري	Beta		
الثابت	3.415	0.675		5.058	0.000
المساءلة	0.151	0.186	0.114	0.810	0.424

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات البرنامج SPSS v25

β_0=3.415 ويفسر ذلك أن تعزيز أداء شركات التأمين (المتغير التابع) تكون قيمته 3.415في حالة عدم وجود المساءلة (المتغير المستقل).

β_1=0.151 وتشير هذه القيمة الى ميل الانحدار أي أن كلما زاد مستوى المساءلة في وكالات التأمين عينة الدراسة بدرجة (1) يؤدي ذلك الى تعزيز أداء شركات التأمين بقيمة (0.151).

ومنه تكون معادلة الانحدار المقدرة لهذا النموذج كالتالي: $\hat{y} = 3.415 + 0.151X$

كما يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة المعنوية (sig= 0.424) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05)، وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض H_1، وهذا يعني عدم صحة وقبول الفرضية الفرعية الرابعة القائلة يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية، للمساءلة في تعزيز أداء شركات التأمين لعينة الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05).

5-اختبار الفرضية الخامسة: وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (23): تحليل نتائج الانحدار البسيط لبعد العدالة والمحور الثاني

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد R-Deux	معامل التحديد المصحح	الأخطاء التقديرية
1	0.208	0.043	0.012	0.42201

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا مخرجات البرنامج SPSS v25

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط يقدر بـ 0.208 وهو ما يؤكد وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة نسبيا بين محور تعزيز أداء شركات التأمين وبعد العدالة، كما أن معامل التحديد بلغ 0.043 وهذا يعني أن بعد العدالة يفسر ما مقداره 4.3% من التغيرات التي تحدث في تعزيز أداء شركات التأمين في عينة الدراسة والباقي 95.7% يرجع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (24): تحليل نتائج التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	3.250	1	0.250	1.403	0.245
الخطأ	5.521	31	0.178		
المجموع الكلي	5.771	32			

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات البرنامج SPSS v25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج غير صالح لاختبار الفرضية الخامسة، حيث نلاحظ من تحليل التباين"ANOVA" أن قيمة مستوى الدلالة (sig=0.245) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية جودة وصلاحية النموذج للدراسة.

الجدول رقم (25): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لبعد العدالة

النموذج	المعاملات الغير معيارية		المعاملات المعيارية	t	sig
	معاملات المتغيرات	الخطأ المعياري	Beta		
الثابت	3.290	0.569		5.785	0.000
العدالة	0.173	0.146	0.208	1.184	0.245

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات البرنامج SPSS v25

β_0=3.290 ويفسر ذلك أن تعزيز أداء شركات التأمين (المتغير التابع) تكون قيمته 3.290في حالة عدم وجود العدالة (المتغير المستقل).

β_1=0.173 وتشير هذه القيمة الى ميل الانحدار أي أن كلما زاد مستوى العدالة في وكالات التأمين عينة الدراسة بدرجة (1) يؤدي ذلك الى تعزيز أداء شركات التأمين بقيمة (0.173).

ومنه تكون معادلة الانحدار المقدرة لهذا النموذج كالتالي: $\hat{y} = 3.290 + 0.173X$

كما يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة المعنوية (sig= 0.245) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05)، وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض H_1، وهذا يعني عدم صحة وقبول الفرضية الفرعية الخامسة القائلة يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية، للعدالة في تعزيز أداء شركات التأمين لعينة الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05).

6-اختبار الفرضية الرئيسية: وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (26): تحليل نتائج الانحدار البسيط للمحور الأول والمحور الثاني

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد R-Deux	معامل التحديد المصحح	الأخطاء التقديرية
1	0.456	0.208	0.182	0.38404

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات البرنامج SPSS v25

من خلال الجدول أعلاه تشير النتائج أن معامل الارتباط يقدر بـ 0.456 وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط متوسطة نسبيا بين محور واقع تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية ومحور تعزيز أداء شركات التأمين، كما أن معامل التحديد بلغ 0.208 وهذا يعني أن محور واقع تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية يفسر ما مقداره 20.8% من التغيرات التي تحدث في محور تعزيز أداء شركات التأمين في عينة الدراسة والباقي 79.2% يرجع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (27): تحليل نتائج التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	1.199	1	1.199	8.128	0.008
الخطأ	4.572	31	0.147		
المجموع الكلي	5.771	32			

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الرئيسية، حيث نلاحظ من تحليل التباين"ANOVA" أن قيمة مستوى الدلالة (sig=0.008) وهي أقل من مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية جودة وصلاحية النموذج للدراسة.

الجدول رقم (28): نتيجة تحليل الانحدار البسيط للمحور الأول والثاني

النموذج	المعاملات الغير معيارية		المعاملات المعيارية	t	sig
	معاملات المتغيرات	الخطأ المعياري	Beta		
الثابت	1.448	0.883		1.640	0.111
واقع تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التامين الجزائرية	0.658	0.231	0.456	2.851	0.008

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات البرنامج SPSS v25

β_0=1.448 ويفسر ذلك أن تعزيز أداء شركات التأمين (المتغير التابع) تكون قيمته 1.448 في حالة عدم وجود تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية (المتغير المستقل).

β_1=0.658 وتشير هذه القيمة الى ميل الانحدار أي أن كلما زاد مستوى تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في وكالات التأمين الجزائرية عينة الدراسة بدرجة (1) يؤدي ذلك الى زيادة تعزيز أداء شركات التأمين بقيمة (0.658).

ومنه تكون معادلة الانحدار المقدرة لهذا النموذج كالتالي: $\hat{y} = 1.448 + 0.658X$

كما يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة المعنوية (sig= 0.008) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05)، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل H_1، وهذا يعني صحة وقبول الفرضية الرئيسية القائلة يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية، للحوكمة في تعزيز أداء شركات التأمين –وكالات التأمين في تبسة–لعينة الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05).

خاتمة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل دراسة واقع قطاع التأمين في الجزائر تعداد مختلف عمليات التأمين، كما حاولنا التعرف على تطبيق آليات الحوكمة في هذه الوكالات لتعزيز أداء شركات التأمين محل الدراسة من خلال تصميم استمارات متكونة من متغيرات مستقلة وتابعة لمحاور نموذج الدراسة، وتم تحليل الاستبيان عن طريق برنامج SPSS.

بناء على تحليل المعلومات المستخرجة من الاستبيان التي تم توزيعه على عينة من موظفي ورؤساء الوكالات في بعض وكالات التأمين محل الدراسة في ولاية تبسة توصلنا الى أن هذه العينة من وكالات التأمين تهتم بتطبيق دور مجلس الإدارة والرقابة وهذا عن طريق الاعتماد على مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة شركات التأمين، الأمر الذي انعكس إيجابيا بنسبة لا بأس بها على مستوى أدائها ومردودها في السوق التأمينية، وهذا قد يرجع لارتفاع عدد الافراد ذوي المستوى التعليمي ليسانس وماستر الذين يشغرون مناصب العمل في وكالات التأمين لولاية تبسة لسنة 2023.

خاتمـــــة

الخاتمة العامة:

ارتئينا الى أن نقوم بدراستنا هذه تحت **عنوان" دور الحوكمة في تعزيز نشاط وكالات التأمين في الجزائر –دراسة عينة من وكالات التأمين في تبسة–** " من أجل هذا سعينا الى دراسة بشقيها النظري والتطبيقي حيث في ختام هذه الدراسة حاولنا من خلالها في الشق النظري الإحاطة بمدخل من المداخل الإدارية والمسماة بحوكمة الشركات والتعرف على آليات تطبيقها على مستوى شركات التأمين وكمحاولة من للتعرف أكثر على حوكمة الشركات وأهم المبادئ التي تقوم عليها وكذا تسليط الضوء على التأمين كقطاع حيوي في الاقتصاديات المعاصرة وحاجته لحوكمة الشركات كنظام اداري ورقابي، أما في الشق التطبيقي تم التوصل الى مدى فعالية تطبيق آليات الحوكمة في وكالات التأمين لولاية تبسة وآراء مجموعة من الأساتذة بجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي–تبسة– حول الموضوع، حاولنا قياس تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة في تعزيز شركات التأمين من خلال تصميم استبيان موجه لمجموعة من موظفي شركات التأمين محل للدراسة.

اختبار الفرضيات:

- ✓ **الفرضية الأولى:** يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية لدور مجلس الإدارة في تعزيز أداء شركات التأمين عينة الدراسة، عند مستوى دلالة (α=0.05)، فقد كانت إجابات أفراد العينة إيجابية نحو فقرات البعد الأول المتعلق بهذه الفرضية وموافقة لها، وهو ما جعلنا نقبل صحة الفرضية.
- ✓ **الفرضية الثانية:** يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية للرقابة في تعزيز أداء شركات التأمين عينة الدراسة، عند مستوى دلالة(α=0.05)، فقد كانت إجابات أفراد العينة إيجابية نحو فقرات البعد الثاني المتعلق بهذه الفرضية وموافقة لها، وهو ما جعلنا نقبل صحة الفرضية.
- ✓ **الفرضية الثالثة:** يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية للشفافية والافصاح في تعزيز أداء شركات التأمين عينة الدراسة، عند مستوى دلالة (α=0.05)، فقد كانت إجابات أفراد العينة سلبية نحو فقرات البعد الثالث المتعلق بهذه الفرضية وغير موافقة لها، وهو ما جعلنا نرفض صحة الفرضية.
- ✓ **الفرضية الرابعة:** يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية للمساءلة في تعزيز أداء شركات التأمين عينة الدراسة، عند مستوى دلالة (α=0.05)، فقد كانت إجابات أفراد العينة سلبية نحو فقرات البعد الرابع المتعلق بهذه الفرضية وغير موافقة لها، وهو ما جعلنا نرفض صحة الفرضية.

- ✓ **الفرضية الخامسة:** يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية للعدالة في تعزيز أداء شركات التأمين عينة الدراسة، عند مستوى دلالة (α=0.05)، فقد كانت إجابات أفراد العينة سلبية نحو فقرات البعد الخامس المتعلق بهذه الفرضية وغير موافقة لها، وهو ما جعلنا نرفض صحة الفرضية.

نتائج الدراسة: على ضوء ما عرض في هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- ✓ يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لدور مجلس الإدارة في تعزيز أداء شركات التأمين عينة الدراسة عند مستوى الدلالة (α=0.05).
- ✓ يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للرقابة في تعزيز أداء شركات التأمين عينة الدراسة عند مستوى الدلالة (α=0.05).
- ✓ لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية في تعزيز أداء شركات التأمين عينة الدراسة عند مستوى الدلالة (α=0.05).
- ✓ لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمساءلة في تعزيز أداء شركات التأمين عينة الدراسة عند مستوى الدلالة (α=0.05).
- ✓ لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للعدالة في تعزيز أداء شركات التأمين عينة الدراسة عند مستوى الدلالة (α=0.05).
- ✓ يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في الشركات الجزائرية لتعزيز أداء شركات التأمين عينة الدراسة، عند مستوى الدلالة (α=0.05).

التوصيات:

- ✓ ضرورة الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات عن طريق اجراء ندوات تحسيسية والقاء محاضرات من طرف خبراء ذوي كفاءة عالية وأساتذة جامعيين لهم الخبرة في مجال حوكمة الشركات.
- ✓ ادراج مقاييس خاصة بتدريس حوكمة الشركات ضمن مناهج التعليم العالي بالجامعات الجزائرية.
- ✓ يجب على وكالات التأمين أن يعززوا بعد العدالة في المكافآت والتعويضات والاهتمام به، أكثر من خلال توضيح كل مجريات هذه العملية والافصاح عنها، لما في ذلك من أثر في تجسيد مفهوم العدالة وأثره على الموظف في أداء مهامه.
- ✓ على غرار بعض الدول لابد من السلطات القائمة على قطاع التأمين اصدار دليل يتضمن آليات ومبادئ حوكمة شركات التأمين يتوافق وطبيعة شركات التأمين الجزائرية، يعده مجموعة من

المختصين الذين يملكون دراية كافية حول قطاع التأمين الجزائري والمبادئ الدولية لحوكمة شركات التأمين.

آفاق الدراسة: من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية وتوسعة لمجال البحث ارتئينا الى طرح المواضيع التالية:

- ✓ فتح سوق التأمين الجزائري أمام الشركات الأجنبية ودوره في زيادة تنافسية القطاع.
- ✓ واقع وآفاق استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في شركات التأمين الجزائرية وأثره على زيادة الوعي التأميني.
- ✓ أثر قواعد الحوكمة في شركات التأمين على قرار الاستثمار.

في الأخير، نأمل أن تكون الدراسة قد استوفت أكبر جانب من متطلبات البحث العلمي والمنهجية العلمية، كما نأمل أن تكون قد قدمت قيمة مضافة للبحث العلمي في مجال الحوكمة في شركات التأمين الذي يبقى مجالا خصبا وواسعا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم:

- القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 4.

2- القوانين:

- الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان 1395 هجري الموافق ل 26 سبتمبر.
- المرسوم التنفيذي رقم 09-111 المؤرخ في 07 أفريل 2009 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 21 بتاريخ 08 أفريل 2009، المحدد لآليات تنظيم وتسيير وكذا الشروط المالية لصندوق ضمان التأمينات.
- المرسوم رقم 09-257 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة بتاريخ 16 أوت 2009 المتعلق بتموين وتنظيم ومهام المكتب المختص في التسعير.

3- الكتب:

- إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته (مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين)**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2003/2002.
- أحمد الحوامدة، **حوكمة الشركات**، ابن النفيس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2021.
- أحمد على خضر، **حوكمة الشركات**، دار الفكر الجامعي للنشر، بدون طبعة، الإسكندرية، 2014.
- أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، **محاسبة المنشآت المالية (تصميم النظام المحاسبي شركات التأمين – البنوك)**، بدون طبعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- جورج أدريج، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، ترجمة محمد توفيق البلقاني وآخرون، دار المريخ، مصر، 2006.
- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2010.
- حميدة جميلة، **الوجيز في عقد التأمين-دراسة على ضوء التشريع الجزائري الجديد للتأمينات**-دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- سلامة عبد الله سلامة، **الخطر والتأمين**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 25.

- صدقي عبد الهادي، محمود الزماميري، **إدارة التأمين**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014.
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **إدارة المنشآت المتخصصة (البنوك – منشآت التأمين – البورصات)**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، 2009.
- عيد أحمد أبو بكر، **دراسات وبحوث في التأمين (بحوث علمية محكمة)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- كمال محمود جبرا، **التأمين وإدارة الخطر**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع –المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2015.
- محمد حلمي الجيلاني، **الحوكمة في الشركات**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
- محمد عباس بدوي وآخرون، **الأنظمة المحاسبية المتخصصة**، المكتب الجامعي، الحديث مصر، 2006.
- منير إبراهيم هندى، **إدارة المنشآت المالية وأسواق المال**، الطبعة 2006، دار منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية.

4- المذكرات:

- لمونس علاء الدين، **دور آليات الحوكمة في تفعيل أداء شركات التأمين (دراسة ميدانية لعينة من شركات التأمين)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، 2016/2015.
- نبيل قبلي، **دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين–دراسة حالة–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في محاسبة، مالية بنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.

5- المجلات:

- براهمي خالد، **فعالية الحوكمة في إدارة المخاطر التشغيلية (عينة من وكالات البنوك التجارية بتبسة)**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، المجلد 9، العدد 3، 2018.
- حمدي معمر، فلاق صليحة، **تشخيص نظام حوكمة شركات التأمين في الجزائر (دراسة حالة شركة سلامة للتأمين)**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 10، العدد 01، 2022.

- حيتالة معمر، **لجنة الإشراف على التأمينات**، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، جامعة مستغانم، العدد السادس، 2012.
- خديجة فروخي، **تطور نشاط التأمين في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الأكاديمية العسكرية لشرشال الرئيس الراحل هواري بومدين–الجزائر–، المجلد 11، العدد 01.
- سليمة بن حسين، **الحوكمة...دراسة في المفهوم**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة الشهيد حمة لخضر–جامعة الوادي، العدد 10، جانفي 2015.
- سنجاق الدين نور الدين، **واقع تطبيق أسس الحوكمة الخاصة بقطاع التأمين بالتطبيق على شركات التأمين الجزائرية**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الشلف، المجلد 5، العدد 1، 2022.
- مصعب بالي، مسعود صديقي، **مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 02، جوان 2016.
- مقدم عبد الإله، قدال زين الدين، **أثر قطاع التأمين على الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، المجلد 31، عدد 02، 2020.

6–ملتقيات وندوات:

- ساعد بن فرحات، **بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين (مقارنة بين شركة التأمين وإعادة التأمين CAARوشركة AXE للتأمين)** ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة سطيف، 26/25 أفريل، 2011.
- محمد عبد الفتاح العشماوي، **آليات حوكمة الخزانة العامة**، ورقة عمل مقدمة في ملتقى "حوكمة الخزانة العامة"، المنعقد في الرباط –المملكة المغربية–، في 2007.
- **مواقع إنترنيت:**

- Hémard joseph 1924، théorie et pratique des assurances terrestres.1.imper contant– laguerre.
- https://dz.linkedin.com/company/maatec-ain-oussera consulte le 09/05/2023

- https://salama-assurances.dz/ consulte le 05/05/2023
- Nour elouda sadi, mouhamed Achouche**, -l'évolution du secteur des assurances en Algérie depuis l'indépendance- laboratoire d'économie et déconomir et développement, université de bejaia
- www.allianceassurance.com.dz consulte le 05/05/2023
- www.CAAR.dz consulte le 03/05/2023
- www.CAAT.dz consulte le 03/05/2023
- www.cagex.dz consulte le 07/05/2023
- www.CCR.dz consulte le 05/05/2023
- www.CNA.dz consulte le 07/05/2023
- www.FGA.dz consulte le 09/05/2023
- www.GAM.dz consulte le 05/05/2023
- www.gig.dz consulte le 05/05/2023
- www.laciar.com consulte le 05/05/2023
- www.sgci.dz consulte le 07/05/2023
- www.trustgroup.net consulte le 03/05/2023
- www.URA.dz consulte le 09/05/2023

الملاحـــق

الملحق رقم (01): استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي ـ تبسة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

استبيان

دور الحوكمة في تعزيز نشاط وكالات التأمين في الجزائر
-دراسة عينة من وكالات التأمين في تبسة-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

في إطار تحضير مذكرة ماستر أكاديمي بعنوان " **دور الحوكمة في تعزيز نشاط وكالات التأمين في الجزائر – دراسة عينة من وكالات التأمين في تبسة-**" أستسمحكم في المشاركة والمساهمة في اثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الموجودة، ويشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان سعيا منا لمعرفة وجهة نظركم، قناعة منا بموضوعيتكم وكونكم ستولون كل الاهتمام لهذه الأسئلة.

مع شكرنا المسبق، نتعهد لكم أن تحاط مساهمتكم بالسرية التامة، وأنها لن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي. **تقبلوا منا فائق الشكر والاحترام**

من إعداد الطلبة:
- لعبيدي اسحاق
- علالقة وداد

إشراف الأستاذ:
د/خالد براهمي

السنة الجامعية: 2023/2022

الجزء الأول: البيانات العامة لعينة الدراسة.

يرجى التكرم بوضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة:

1. الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2. العمر:

25-18 ☐ 30-26 ☐ 40-31 ☐ 41 فأكثر ☐

3. المستوى التعليمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ دراسات عليا ☐ شهادة مهنية ☐

4. الوظيفة الحالية:

رئيس وكالة ☐ عون إدارة ☐

الجزء الثاني: بيانات حول الموضوع.

المحور الأول: واقع تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية

المبدأ	الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
دور مجلس الإدارة	01	يساهم مجلس الإدارة على ارساء المعاملة العادلة من حيث الإفصاح عن المعلومات لكل الطاقم المكون للشركة (وكيل، وسيط).					
	02	مجلس الإدارة مسؤول عن تعيين رئيس الوكالة ويتم ذلك وفق مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم.					
	03	يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف والاستراتيجية للوكالة.					
	04	يقوم مجلس الإدارة بمراقبة مختلف الإجراءات التنفيذية ومكافآت (الوكلاء، الوسطاء).					

الرقابة	01	تمثل هيئات الاشراف والرقابة دعامة للملاءة المالية في وكالتكم.							
	02	تمارس الشركة سلطات الرقابة على أنشطة الوكالة بكل استقلالية ونزاهة.							
	03	استقلال المدقق الداخلي عند أداء الوظيفة من خلال تحديد نطاق أو مجال عمله أو تدخله.							
	04	تقوم لجنة الرقابة بمراقبة مدى احترام الإدارة لحجم المؤونات التقنية للأخطار المخصصة لها.							
	05	يتمتع المراجع الخارجي بالسلطة المخولة له بطلب كل التفاصيل والمستندات المتعلقة بتسجيل أي عملية.							
	06	يتضمن التقرير الذي يقدمه المدقق الخارجي ملاحظات عند مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وكالتكم واحترام المعايير المحاسبية.							
الشفافية والإفصاح	01	تقوم الوكالة بالإفصاح عن حجم المؤونات التقنية وآليات استغلالها.							
	02	يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمشاركين في الشركة منهم الوكلاء والوسطاء.							
	03	يتم الإفصاح عن المزايا التي يتمتع بها الوكيل والوسيط.							
	04	يتم الإفصاح عن مدى احترام الوكالة لمبادئ الحوكمة.							
المساءلة	01	يخضع المدقق الداخلي للمساءلة من قبل مجلس الإدارة عن فحوى التقرير الذي يقدمه.							
	02	يخضع المدقق الخارجي للمساءلة من قبل جمعية المساهمين							
	03	يخضع موظفي الوكالة للمساءلة من قبل الإدارة العليا عن ظروف العمل.							
	04	يخضع الوكيل والوسيط للمساءلة من قبل المساهمين في الاجتماعات الدورية التي تقيمها الهيئة العامة.							

العمارنة	01	تقوم الشركة بإصدار ميثاق أخلاقيات العمل ويمكنها تعديله وفق لظروف واحتياجات العمل الخاصة.						
	02	تتماشى اللوائح القانونية والتنظيمية لوكالتكم مع متطلبات الحوكمة						
	03	تقوم وكالتكم بتوزيع الميثاق على الموظفين وتزويدهم بالتدريب اللازم عند الضرورة من أجل ضمان تطبيق بنوده بالشكل الأمثل.						
	04	تسهر وكالتكم على ضمان تطبيق ميثاق الأخلاقيات وإلزام جميع موظفي الوكالة به.						

المحور الثاني: تعزيز أداء شركات التامين.

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	ضمان وتأكيد مصداقية حسابات الوكالة ونظام الإبلاغ المالي.					
02	هناك مراجعة مستقلة ونظم فعالة للرقابة.					
03	تقوم وكالتكم بالإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية وأهداف الوكالة.					
04	هناك تحسن في الأداء التأميني وزيادة حصتها السوقية.					
05	إتاحة الفرصة لرؤساء الوكالات وتمكينهم من المشاركة في القرارات المتعلقة بالشركة.					
06	هناك قدرة على إدارة الأخطار المحيطة بوكالة التأمين.					
07	تحفز الشركة الوكالات ورؤسائها لتحقيق نجاحات في أنشطتهم (تحفيز معنوي ومادي).					
08	توزيع الامتيازات بعدالة بين الوكالات وتطبيق نفس الإجراءات التنفيذية والقانونية.					

الملحق رقم (02): مخرجات برنامج التحليل الإحصائيspss

Statistiques

		الجنس	العمر	المستوى	الوظيفة
N	Valide	33	33	33	33
	Manquant	0	0	0	0

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	20	60,6	60,6	60,6
	أنثى	13	39,4	39,4	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	18-25	1	3,0	3,0	3,0
	26-30	13	39,4	39,4	42,4
	31-40	13	39,4	39,4	81,8
	41فاكثر	6	18,2	18,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

المستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	11	33,3	33,3	33,3
	ماستر	11	33,3	33,3	66,7
	دراسات عليا	4	12,1	12,1	78,8
	شهادة مهنية	7	21,2	21,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	رئيس وكالة	10	30,3	30,3	30,3
	عون ادارة	23	69,7	69,7	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	15	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	15	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,660	30

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
الجنس	33	1,00	2,00	1,3939	,49620
العمر	33	1,00	4,00	2,7273	,80128
المستوى	33	1,00	4,00	2,2121	1,13901
الوظيفة	33	1,00	2,00	1,6970	,46669
يساهم مجلس الإدارة على ارساء المعاملة العادلة من حيث الإفصاح عن المعلومات لكل الطاقم المكون للشركة)وكيل، وسيط.(	33	3,00	5,00	4,0303	,63663
مجلس الإدارة مسؤول عن تعيين رئيس الوكالة ويتم ذلك وفق مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم.	33	3,00	5,00	4,3939	,60927
يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف والاستراتيجية للوكالة.	33	2,00	5,00	3,7576	,83030
يقوم مجلس الإدارة بمراقبة مختلف الإجراءات التنفيذية ومكافآت) الوكلاء، الوسطاء.(	33	3,00	5,00	4,2727	,51676
تمثل هيئات الاشراف والرقابة دعامة للملاءة المالية في وكالتكم	33	1,00	5,00	3,6970	,88335
تمارس الشركة سلطات الرقابة على أنشطة الوكالة بكل استقلالية ونزاهة.	33	3,00	5,00	4,1818	,58387

استقلال المدقق الداخلي عند أداء الوظيفة من خلال تحديد نطاق أو مجال عمله أو تدخله	33	2,00	5,00	3,8182	,91701
تقوم لجنة الرقابة بمراقبة مدى احترام الإدارة لحجم المؤونات التقنية للأخطار المخصصة لها.	33	2,00	5,00	3,9091	,87905
يتمتع المراجع الخارجي بالسلطة المخولة له بطلب كل التفاصيل والمستندات المتعلقة بتسجيل أي عملية.	33	3,00	5,00	3,9394	,70442
يتضمن التقرير الذي يقدمه المدقق الخارجي ملاحظات عند مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وكالتكم واحترام المعايير المحاسبية.	33	2,00	5,00	3,8788	,69631
تقوم الوكالة بالإفصاح عن حجم المؤونات التقنية وآليات استغلالها.	33	1,00	5,00	3,8788	1,19262
يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمشاركين في الشركة منهم الوكلاء والوسطاء.	33	1,00	5,00	3,0606	1,08799
يتم الإفصاح عن المزايا التي يتمتع بها الوكيل والوسيط.	33	2,00	5,00	3,6061	,70442
يتم الإفصاح عن مدى احترام الوكالة لمبادئ الحوكمة.	33	1,00	5,00	3,7879	,85723
يخضع المدقق الداخلي للمساءلة من قبل مجلس الإدارة عن فحوى التقرير الذي يقدمه.	33	2,00	5,00	3,8788	,64988
يخضع المدقق الخارجي للمساءلة من قبل جمعية المساهمين	33	1,00	5,00	3,2121	,89294
يخضع موظفي الوكالة للمساءلة من قبل الإدارة العليا عن ظروف العمل.	33	2,00	5,00	3,6970	,88335
يخضع الوكيل والوسيط للمساءلة من قبل المساهمين في الاجتماعات الدورية التي تقيمها الهيئة العامة.	33	2,00	5,00	3,6061	,78817
تقوم الشركة بإصدار ميثاق أخلاقيات العمل ويمكنها تعديله وفق لظروف واحتياجات العمل الخاصة.	33	2,00	5,00	3,6364	,78335
تتماشى اللوائح القانونية والتنظيمية لوكالتكم مع متطلبات الحوكمة	33	3,00	5,00	4,0000	,61237
تقوم وكالتكم بتوزيع الميثاق على الموظفين وتزويدهم بالتدريب اللازم عند الضرورة من أجل ضمان تطبيق بنوده بالشكل الأمثل.	33	1,00	5,00	3,5758	1,17341

تسهر وكالتكم على ضمان تطبيق ميثاق الأخلاقيات وإلزام جميع موظفي الوكالة به.	33	4,00	5,00	4,2727	,45227
ضمان وتأكيد مصداقية حسابات الوكالة ونظام الإبلاغ المالي.	33	4,00	5,00	4,4848	,50752
هناك مراجعة مستقلة ونظم فعالة للرقابة.	33	2,00	5,00	4,3939	,70442
تقوم وكالتكم بالإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية وأهداف الوكالة.	33	3,00	5,00	3,8788	,78093
هناك تحسن في الأداء التأميني وزيادة حصتها السوقية.	33	2,00	5,00	3,8788	,89294
إتاحة الفرصة لرؤساء الوكالات وتمكينهم من المشاركة في القرارات المتعلقة بالشركة	33	1,00	5,00	3,5758	,86712
هناك قدرة على إدارة الأخطار المحيطة بوكالة التأمين.	33	1,00	5,00	3,6061	,89928
تحفز الشركة الوكالات ورؤسائها لتحقيق نجاحات في أنشطتهم) تحفيز معنوي ومادي.(	33	1,00	5,00	3,9091	,87905
توزيع الامتيازات بعدالة بين الوكالات وتطبيق نفس الإجراءات التنفيذية والقانونية.	33	1,00	5,00	3,9394	,93339
A	33	3,50	4,75	4,1136	,45540
B	33	3,17	4,83	3,9040	,44102
C	33	2,00	4,50	3,5833	,66045
D	33	2,75	4,50	3,5985	,40475
E	33	3,00	5,00	3,8712	,51205
م1	33	3,27	4,32	3,8141	,29410
م2	33	3,00	5,00	3,9583	,42466
N valide (liste)	33				

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	A[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : م2

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,404[a]	,163	,136	,39468

a. Prédicteurs : (Constante), A

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,942	1	,942	6,046	,020[b]
	de Student	4,829	31	,156		
	Total	5,771	32			

2؛a. Variable dépendante :

b. Prédicteurs : (Constante), A

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	2,409	,634		3,799	,001
	A	,377	,153	,404	2,459	,020

2؛a. Variable dépendante :

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	B[b]	.	Introduire

2؛a. Variable dépendante :

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,402[a]	,162	,135	,39504

a. Prédicteurs : (Constante), B

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,933	1	,933	5,978	,020[b]
	de Student	4,838	31	,156		
	Total	5,771	32			

2؛a. Variable dépendante :

b. Prédicteurs : (Constante), B

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,447	,622		3,934	,000
	B	,387	,158	,402	2,445	,020

2؛a. Variable dépendante :

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	C[b]	.	Introduire

2؛a. Variable dépendante :

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,218[a]	,048	,017	,42106

a. Prédicteurs : (Constante), C

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,275	1	,275	1,550	,223[b]

	de Student	5,496	31	,177		
	Total	5,771	32			

2ۀa. Variable dépendante :

b. Prédicteurs : (Constante), C

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	3,456	,410		8,419	,000
	C	,140	,113	,218	1,245	,223

2ۀa. Variable dépendante :

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	D[b]	.	Introduire

2ۀa. Variable dépendante :

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,144[a]	,021	-,011	,42697

a. Prédicteurs : (Constante), D

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,120	1	,120	,656	,424[b]
	de Student	5,651	31	,182		
	Total	5,771	32			

2ۀa. Variable dépendante :

b. Prédicteurs : (Constante), D

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	E[b]	.	Introduire

2ہa. Variable dépendante :

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	3,415	,675		5,058	,000
	D	,151	,186	,144	,810	,424

2ہa. Variable dépendante :

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,208[a]	,043	,012	,42201

a. Prédicteurs : (Constante), E

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,250	1	,250	1,403	,245[b]
	de Student	5,521	31	,178		
	Total	5,771	32			

2ہa. Variable dépendante :

b. Prédicteurs : (Constante), E

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	3,290	,569		5,785	,000
	E	,173	,146	,208	1,184	,245

2م a. Variable dépendante :

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	1[b]م	.	Introduire

2م a. Variable dépendante :

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,456[a]	,208	,182	,38404

1م a. Prédicteurs : (Constante),

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1,199	1	1,199	8,128	,008[b]
	de Student	4,572	31	,147		
	Total	5,771	32			

2م a. Variable dépendante :

1م b. Prédicteurs : (Constante),

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	1,448	,883		1,640	,111
	1م	,658	,231	,456	2,851	,008

2م a. Variable dépendante :

الملخـــــص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة حوكمة شركات التأمين و دورها في تعزيز أداءها في الجزائر، بعد دراسة الجانب النظري للمتغيرين و ربطهما ببعضهما البعض، حيث تعتبر حوكمة شركات التأمين من أهم العمليات الضرورية و اللازمة لحسن سير عملها، و تأكيد نزاهية مجلس الادارة فيها، و تحقيق مختلف أهدافها المرجوة، كما تظهر أهميتها في محاربة الفساد الاداري و المالي عن طريق استخدام مختلف الآليات و المبادئ.

وخلصت هذه الدراسة الى أن كل المساعي و الجهود المبذولة من السلطات الجزائرية المعنية الا أنها لا زال تحقق مستويات متوسطة من نشاط وكالات التأمين و حوكمتها، حيث أن مبادئ و اجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في تطوير و تعزيز أداء شركات التأمين الأمر الذي يعكس ايجابيا على مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد المحلي.

الكلمات المفتاحية: التأمين، حوكمة الشركات ، شركات التأمين ، تفعيل الأداء.

Summary:

This study aims to know the governance of insurance companies and their role in enhancing their performance in Algeria, after studying the theoretical aspect of the two variables and linking them to each other, as the governance of insurance companies is one of the most important necessary and necessary processes for the proper functioning of its work, and to confirm the integrity of the board of directors in it, and to achieve its various desired goals, as it shows its importance in combating administrative and financial corruption through the use of various mechanisms and principles.

This study concluded that all the endeavors and efforts made by the concerned Algerian authorities are still achieving moderate levels of insurance agency activity and governance, as the principles and procedures of governance play a major role in developing and enhancing the performance of insurance companies, which reflects positively on the contribution of the insurance sector to the local economy.

Keywords: Insurance, Corporate Governance, Insurance Companies, Performance Activatio